

شركة شبكة
المعلومات الائتمانية



2021

التقرير السنوي

للسنة المالية المنتهية

في 30 سبتمبر 2021



حضرة صاحب السمو
الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح
امير دولة الكويت



سهو الشيخ
مشعل الأحمـد الجابر الصباح
ولي العمد



سمو الشيخ

صباح خالد الحمد الصباح

رئيس مجلس الوزراء

المحتويات

9	الرسالة والرؤية والقيم الأساسية والأهداف
10	نبذة عن الشركة
11	خدمات الشركة
12	كلمة رئيس مجلس الإدارة
16	كلمة الرئيس التنفيذي
18	أعضاء مجلس الإدارة
19	الإنجازات التشغيلية
20	إحصائيات تطورات حجم الأعمال
22	مقارنة إحصائيات تطورات حجم الأعمال
23	النتائج المالية خلال السنة المالية المنتهية في 2021/9/30
23	مقارنة النتائج المالية خلال السنة المالية المنتهية في 2021/9/30
24	معدلات النمو الاقتصادي خلال السنوات الخمس الماضية
25	التميز في تقديم الخدمات
25	معايير الأمان وسرية المعلومات
26	تدريب وتأهيل الشركاء
28	الميزانية
56	تقرير هيئة الرقابة الشرعية
60	تقرير الحوكمة
90	قائمة المساهمين الرئيسيين بالشركة
91	أعضاء ومشاركو شركة شبكة المعلومات الائتمانية

من نحن

الرسالة، الرؤية، القيم الأساسية والأهداف

الرسالة:

نسعى لتقديم خدمات الإستعلام والتصنيف الائتماني والمعلومات الائتمانية بطريقة مبتكرة وبأعلى مستويات المهنية وجديرة بالثقة للمساهمة في تعزيز النظام الائتماني والإرتقاء بثقافة الائتمان ورفع درجة الثقة بين المتعاملين في المجتمع الائتماني.

الرؤية:

نتطلع إلى الريادة والتقدم في صناعة وبناء شبكة معلومات ائتمانية تقوم على أفضل المعايير الدولية وذات جودة عالية من أجل توفير قيم إضافية للمساهمين وللعلماء.

القيم الأساسية:

- الثقة
- الجودة
- الالتزام
- الأمن وسرية المعلومات
- الدقة والشمولية

أهداف الشركة:

- مساعدة القطاعات المالية والمصرفية على إتخاذ القرار الصائب عند منح التسهيلات الائتمانية وذلك من خلال الخدمات التي توفرها شركة شبكة المعلومات الائتمانية.
- تسهيل عمليات التمويل وزيادة نسب تحصيل التمويل الممنوح للعميل وأيضا تقليل التمويل المتعثر.
- المساهمة في تسهيل معاملات الأفراد والتقليل من مخاطر الائتمانية والتمويلية.

نبذة عن الشركة

تأسست شركة شبكة المعلومات الائتمانية عام 2001 طبقاً لأحكام قانون الشركات وتعديلاته، والقانون رقم 2 لسنة 2001 في شأن إنشاء نظام لتجميع المعلومات والبيانات الخاصة بالقروض الإستهلاكية والتسهيلات الائتمانية المرتبطة بعمليات البيع بالتقسيط والصادر في تاريخ 14 يناير 2001، والملغى بموجب أحكام القانون رقم 9 لسنة 2019 في شأن تنظيم تبادل المعلومات الائتمانية، الصادر في تاريخ 10 فبراير 2019.

شركة شبكة المعلومات الائتمانية هي شركة مساهمة كويتية مقفلة متخصصة في أعمال طلب وجمع وحفظ وتحليل واستخدام المعلومات الائتمانية وإعداد السجل الائتماني وإصدار التقارير الائتمانية والتصنيف الائتماني للعملاء من الأفراد والشركات، وفقاً لأحكام القانون رقم 9 لسنة 2019 بشأن تنظيم تبادل المعلومات الائتمانية ولأحدثه التنفيذية، حيث تضع شركة شبكة المعلومات الائتمانية كافة إمكانياتها لتزويد جميع القطاعات المالية والمصرفية والتجارية بمنظومة واسعة من الخدمات في مجال الإبلاغ عن الائتمان والتصنيف الائتماني والخدمات الأخرى ذات القيمة المضافة.

خدمات الشركة

- تجميع المعلومات والبيانات الخاصة بالقروض الاستهلاكية وغيرها من التسهيلات الائتمانية الناتجة عن البيع بالتقسيط للسلع والخدمات وتزويد بنك الكويت المركزي ومقدمي البيانات والمعلومات من البنوك وشركات الاستثمار وشركات التمويل والشركات والمؤسسات التجارية الخاضعة لرقابة وزارة التجارة والصناعة التي تقوم بمنح تسهيلات ائتمانية عن طريق البيع بأي شكل من أشكال نقل الملكية بالتقسيط للسلع والخدمات والمستخدمين المرخص لهم والعملاء من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المصرح لهم بالاستعلام والحصول على المعلومات والتقارير الائتمانية التي تقدمها الشركة والعملاء الذين تتعلق بهم المعلومات والبيانات ولهم سجلات ائتمانية لدى الشركة وأي جهات أخرى محلية أو أجنبية يوافق عليها بنك الكويت المركزي وكل من له علاقة بأنظمة الإبلاغ عن الائتمان والمعلومات الائتمانية وفق أحكام القوانين المنظمة لنشاط الشركة بناء على طلبها بالمعلومات والبيانات عن كافة أنواع القروض الاستهلاكية والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء تلك الجهات وقت طلب المعلومات .
- تكوين قاعدة بيانات ائتمانية من خلال طلب وجمع ومعالجة وحفظ وتحليل وتبويب واستخدام وتداول المعلومات الائتمانية وإعداد السجل الائتماني والبيانات الشخصية والائتمانية المتعلقة بمديونيات عملاء شركات التمويل العقاري وشركات التأمين وجميع أنواع شركات الإجارة والتمويل وشركات السيارات وشركات الاتصالات، إضافة إلى الجهات الأخرى من مقدمي البيانات والمعلومات ومستخدمي البيانات والمعلومات المنصوص عليهم في أحكام القوانين المنظمة لنشاط الشركة .
- توفير وتقديم جميع خدمات الاستعلام الائتماني والتصنيف الائتماني والإبلاغ الائتماني وإصدار تقارير المعلومات الائتمانية للعملاء من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين من دون إبداء أي توصيات أو آراء من قبل الشركة تتعلق بمنح الائتمان من عدمه وإعداد وتطوير أدوات ومعايير المخاطر وما يتعلق بها .
- توفير المعلومات الإيجابية والسلبية للعميل في آن واحد وتوضيح مدى جدارة الملاءة الائتمانية للعميل، سواء الحالية أو التاريخية.
- الحصول على بيانات العميل من قاعدة بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية بشكل فوري ومحدث.
- تنبيه الجهات المانحة للائتمان عند تجاوز العميل الشروط والضوابط الموضوعة من قبل الجهات الرقابية في شأن الحصول على تسهيلات ائتمانية.



السيد / أنور بدر موهود الغيث

رئيس مجلس الإدارة

بنك الكويت المركزي

مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي عن أعمال السنة المالية المنتهية في 30/9/2021

إستدامة عملياتها وتقديم خدماتها عبر مختلف الوسائل التقنية الحديثة عبر جهود متواصلة من فريق العمل في الإدارة التنفيذية وبقية موظفي الشركة.

لقد شهدت (ساي نت) مرحلة بارزة في تاريخها خلال السنتين الماضيتين وذلك عبر تطبيق عدة مبادرات وبرامج أسهمت بدورها في تطوير أعمال الشركة بطرق وآليات رقمية مبتكرة بما يحقق الغاية والأهداف التي تأسست من أجلها , كما يحقق رؤية بنك الكويت المركزي في تحويل الشركة إلى مركز معلومات متكامل ومتقدم . حيث قام بنك الكويت المركزي بإتخاذ العديد من القرارات والإجراءات التي ساهمت بدورها في دعم القطاعات الإقتصادية والمالية والتجارية وهو الأمر الذي سينعكس بدوره على دقة وجودة البيانات والمعلومات الخاصة بالعملاء والمتوافرة في النظام الآلي لساي نت , وقد حرص مجلس إدارة الشركة على التخطيط المسبق للتعامل مع الظروف الاستثنائية والقاهرة التي أسهمت في تطوير أنظمة وبرامج الشركة لكي تتوافق مع التعليمات الصادرة عن الناظم الرقابي في هذا الشأن ووفقا لأفضل مبادئ الشفافية والحوكمة , كما كانت الشركة سباقة في مساندة جميع القطاعات المصرفية والمالية والتجارية وغيرهم من القطاعات الأخرى ضمن أعلى مستويات الجاهزية لتقديم خدمات الإستعلام والتصنيف الائتماني , كما تبنت ساي نت استراتيجية تحول رقمي تلبي احتياجات وتطلعات الأعضاء المشتركين ومتطلبات العملاء من الأفراد والشركات , سواء من خلال تطوير الأنظمة القائمة , أو إضافة أنظمة مساندة , وبصورة استباقية لتواكب الشركة تلك التوجهات الحديثة في مجال إستخدام التكنولوجيا المالية الحديثة التي تعتبر نقلة نوعية أحدثتها نظم التحول الرقمي الجديدة .

بداية يسعدني ويطيب لي وبالنيابة عن الأخوة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وجميع موظفي شركة شبكة المعلومات الائتمانية (ساي نت) أن أرحب بكم في الإجتماع السنوي الثاني والعشرون للجمعية العامة العادية , وأود في البداية أن أتقدم إلى السادة المساهمين بجزيل الشكر والإمتنان على ثقتهم ودعمهم المستمر والذي يمثل الحافز الأساسي لبذل أقصى الجهود في تلبية تطلعاتهم والعمل على تحقيق أهداف الشركة وإستراتيجياتها الجديدة في ضوء أحكام القانون رقم 9 لسنة 2019 بشأن تنظيم تبادل المعلومات الائتمانية ولأحتته التنفيذية والقواعد التنفيذية الصادرة له عن بنك الكويت المركزي. وبالرغم من الظروف الإستثنائية التي أفرزتها جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid 19) , وإستمرار التحديات التي نجمت عنها في مختلف القطاعات المالية والمصرفية والتجارية , فقد تمكنت (ساي نت) من التعامل مع جميع تلك التحديات التي واجهتها خلال السنة المالية المنتهية في 30/9/2021 , وذلك نتيجة توافر البنية التحتية الملائمة وتنوع منتجاتها وخدماتها التي يتم تقديمها وإدارتها من قبل الكوادر البشرية المتميزه , بالإضافة إلى متانة قاعدتها الرأسمالية, كما تمكنت (ساي نت) من تعزيز



السادة المساهمين الكرام:

لقد حققت شركة شبكة المعلومات الائتمانية (ساي نت) تقدماً غير مسبوق خلال السنة المالية المنتهية في 30/9/2021 وذلك في العديد من جوانب العمل المنوط بها تنفيذها في إطار أحكام القانون رقم 9 لسنة 2019 بشأن تنظيم تبادل المعلومات الائتمانية وهو الأمر الذي ساهم في دفع حركة النمو وتعزيز خدمات العملاء وترسيخ مكانة الشركة كمزود رائد للبيانات والمعلومات والخدمات ذات القيمة المضافة للقطاعين المصرفي والمالي على حد سواء، ومن ناحية أخرى فقد شهدت السنة المالية (2020 / 2021) إنجازاً ملموساً وحقيقاً للشركة من خلال تنفيذ المرحلة الأولى من خطة إستراتيجية التحول التي تمتد لفترة الثلاث سنوات القادمة، حيث تستهدف التركيز على تنوع مصادر الإيرادات وفتح قنوات جديدة لإستكشاف مصادر جديدة للإيرادات والدخل وقد أثر ذلك بشكل إيجابي على صافي الأرباح للسنة المالية 2020 / 2021، وستواصل الشركة تكثيف كافة جهودها للحفاظ على مكانتها وموقعها كأول جهة مرخص لها من بنك الكويت المركزي بتقديم خدمات الإبلاغ عن الائتمان والتصنيف الائتماني وأيضاً كمزود رئيسي للخدمات ذات القيمة المضافة لجميع القطاعات العاملة في دولة الكويت فضلاً عن تعزيز مساهمتها في نمو الإقتصاد الرقمي كأداة قوية لجميع مبادرات التكنولوجيا المالية لإيمانها الكامل بأن التقنيات الرقمية باتت جزءاً أساسياً من إستراتيجية جميع الشركات العاملة في القطاعات المصرفية والمالية وغير المالية التي تبنى النواحي الرقمية بشكل كامل في أعمالها وخدماتها مما ساعد الشركة في أن تستمر بتقديم خدماتها للمستهلكين والعملاء بشكل إلكتروني ومبتكر.

كما تنعكس جهودنا الحثيثة لتعزيز وتطوير الخدمات المقدمة للعملاء في الحفاظ على بيئة وثقافة قوية لرصد وإدارة المخاطر والإمتهال وتعزيز جوانب أمن المعلومات التي تعتبر من أهم أولويات مجلس إدارة (ساي نت)، حيث واصلت الشركة خلال السنة المالية (2020 / 2021) في الإستثمار في معايير وأطر وأدوات الحوكمة لتعزيز عملية إدارة المخاطر بشكل احترافي. وشمل ذلك تسكين الوظائف القيادية في الشركة، وتطوير نماذج المخاطر وإعتماد تعزيزات جديد في مجال أمن وسرية تكنولوجيا المعلومات، وإتباعنا لهذا النهج العملي ساهم في الحفاظ على موجودات الشركة وتنميتها.

وخلال السنة المالية 2020 / 2021، حققت (ساي نت) صافي أرباح بلغت قدرها -/1,606,329 د.ك (مليون وستمائة وستة الف وثلاثمائة وتسعة وعشرون دينار كويتي) - بعد إستقطاع مخصصات الزكاة ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي - كما بلغ إجمالي الإيرادات خلال السنة المالية المنتهية في تاريخ 30/9/2021 مبلغ -/3,313,153 د.ك (ثلاثة ملايين وثلاثمائة وثلاثة عشر الف ومائة وثلاثة وخمسون دينار كويتي)، ونتيجة لذلك، فقد عززت شركة شبكة المعلومات الائتمانية (ساي نت) حقوق ملكية المساهمين ليبلغ قدره -/15,789,146 د.ك (خمسة عشر مليون وسبعمائة وتسعة وثمانون الف ومائة وستة وأربعون دينار كويتي)

وقد أوصى مجلس الإدارة للجمعية العامة العادية بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 15% من رأس مال الشركة المدفوع بمبلغ إجمالي وقدره -/342,000 د.ك (ثلاثمائة وإثنان وأربعون ألف دينار كويتي) وذلك على السادة المساهمين الحاليين والمقنين في سجل أسهم الشركة لدى الشركة الكويتية للمقاصة حتى تاريخ انعقاد الإجتماع المائل وبعد الحصول على موافقة الجمعية العامة العادية والجهات المختصة ذات الصلة، كما إقترح مجلس الإدارة بمنح كفاية لأعضاء مجلس الإدارة نظير مجهوداتهم خلال السنة المالية المنتهية في 30/9/2021 بنسبة قدرها 3.05% من الأرباح - بعد إستقطاع وإستنزال الاستهلاكات والإحتياطيات وتوزيع الأرباح على المساهمين بحسب النسبة المقترحة من مجلس الإدارة ومخصص مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة الزكاة - ليكون بمبلغ إجمالي وقدره -/49,000 د.ك (تسعة وأربعون ألف دينار كويتي) بعد الحصول على موافقة الجمعية العامة العادية والجهات المختصة ذات الصلة.

إن هذه النتائج تؤكد بوضوح قوة العناصر الجوهرية التي تعزز من أداء الشركة وجودة أعمالها كما أنها تعد أساساً راسخاً تركز عليه خطط النمو خلال العام القادم، ولكي نتمكن من متابعة حصد نتائج الإنجازات فإن أهم عناصره الجوهرية هو مساهمة موظفينا من ذوي المهارة والكفاءة والذي يعتبر إخلاصهم وتفانيهم في العمل بمثابة المحرك الأساسي لتحقيق ذلك النمو، ولذلك فإننا دائماً الحرص على تعزيز كفاءة فريق عملنا وتواصل عمليات الإستثمار في توفير فرص التدريب اللازمة والمساهمة في تطوير قدراتهم ومهاراتهم بما يتيح لهم التميز والتفوق في مجال عملهم ومن ثم تحقيق النتائج الجيدة والمثمرة للشركة ومساهمتها.



السيد/فهد محمد النهيس
الرئيس التنفيذي

كلمة الرئيس التنفيذي

لقد كان 2021 هو عام التغييرات والتحديات التي ظهرت على أثار تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid 19)، وبالرغم من ذلك فقد استطعنا بعون وفضل من الله وتوفيقه ثم دعم مساهمينا الكرام من مواصلة تحقيق الإنجازات في تطوير وإستحداث خدماتنا ذات القيمة المضافة الفعلية، والتي عكست بدورها على النتائج المالية وترسيخ صورة الشركة كمقدم خدمات الإستعلام عن الائتمان والتصنيف الائتماني الأول من نوعه في دولة الكويت المميز بخدماته ومنتجاته وتقاريره الائتمانية المختلفة.

وتماشيا مع توجيهات الناظم الرقابي بوضع خطة إستراتيجية تحول في عمل الشركة لتعزيز دورها الذي قرره لها أحكام القانون رقم 9 لسنة 2019 بشأن تنظيم تبادل المعلومات الائتمانية ولائحته التنفيذية والضوابط الصادرة عن بنك الكويت المركزي، وكذلك الرؤية الثاقبة لمجلس الإدارة في تطوير أعمال الشركة، حيث ساهمت جميع تلك العناصر في رسم خارطة طريق واضحة ومواكبة التطورات في طريقة إنجاز الأعمال عن طريق تطبيق التقنيات الحديثة فقا لأحدث الممارسات والتقنيات المستخدمة في هذا النوع من الأعمال التقنية وبطرق سهلة ومتطورة وأمنة تضمن الوصول إلى البيانات والمعلومات بما ينعكس تسهيلا لإجراءات العمل وتحسين بيئة الأعمال بصورة عامة، ورفع كفاءة وفعالية عمل النظام الآلي.

لقد قامت الشركة بإستحداث بعض المنتجات الجديدة وكان من أهمها إطلاق منصة الشاشات التفاعلية في النظام الآلي لساي نت (Interactive Module) لمحفظة التسهيلات الائتمانية التجارية

الذي يقوم بتوفير مجموعة من التقارير التحليلية التي تتضمن البيانات والمعلومات الإحصائية والائتمانية لكل مشترك على حدة وذلك من خلال عرضها عبر الشاشات الرقمية بشكل دقيق ولحظي لإستخدامها من قبل الجهات العاملة في القطاع، وذلك في اطار خطة الشركة لتطوير خدماتها بعد أن تم إطلاق الشاشات التفاعلية الرقمية لمحفظة القروض الشخصية للمشاركين في العام الماضي.

كما قامت الشركة بتدشين إجراءات إختبار الربط الآلي مع مراكز وشركات المعلومات الائتمانية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في البيئة التجريبية (UAT) وذلك قبل نقلها إلى بيئة الإنتاج الفعلي (Go Live) وذلك بحسب قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر في اجتماع المجلس في دورته السابعة والثلاثون بمملكة البحرين والذي قرر الموافقة على تبادل المعلومات الائتمانية بين دول المجلس وفق خطة العمل (قصيرة الأجل) والإطار الشامل لآلية تسهيل تبادل المعلومات الائتمانية بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك بهدف ربط مراكز المعلومات الائتمانية بدول الخليج العربية لتبادل البيانات والمعلومات الائتمانية إلكترونيا من خلال توفير قنوات إلكترونية على درجة عالية من الأمان والسرية في أمن وتكنولوجيا المعلومات وتطبيق أفضل الممارسات في تكنولوجيا الأمن السيبراني.

إن جميع الخطوات والإجراءات المتخذة من قبل الشركة جاءت في إطار سياسة مجلس الإدارة الرامية إلى تطوير ثقافة تبادل البيانات والمعلومات واتخاذ القرارات المستندة إلى المعلومات المزودة من جميع القطاعات المختلفة وذلك باستخدام وإعادة استخدام هذه البيانات والمعلومات نفسها إلى جانب حماية خصوصية المعلومات السرية هو تحقيقا لرؤية الناظم الرقابي بأن الشركة من

مصاف الشركات الأولى والمتقدمة بتقديم أفضل الخدمات وتحديث وتطوير أعمالها بشكل مستمر . تساعد المنتجات التي طورها شركة شبكة المعلومات الائتمانية في دعم القرارات المتعلقة بالأهداف الاستثمارية والائتمانية للأفراد والشركات لتعزيز قدراتهم في الحفاظ على إتمام عمليات الدفع في الوقت المناسب وتعزيز الجدارة الائتمانية وتمكينهم من الوصول إلى أفضل المنتجات والعروض على مستوى القطاع. ويمكن لجميع الجهات التي تقوم بتقديم الخدمات الائتمانية الاعتماد على الخبرات الواسعة والقدرات التي تتمتع بها شركة شبكة المعلومات الائتمانية لتقييم الملاءة المالية للأفراد والشركات وقدراتهم الائتمانية , ويسعدنا أن نعلن لكم أنه يتوافر تطبيق Cinet للأجهزة الذكية بنظامي IOS , Android الآن ويمكن تحميله من متاجر التطبيقات الخاصة بهما , ولمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني www.cinet.com.kw .

وفي الختام, أود أن أتوجه بخالص الشكر إلى مجلس إدارة الشركة الموقر على دعمه الكريم الذي يساهم دوماً في الإرتقاء بالشركة على نحو مستوى أعلى من النمو والنجاح والتي تمهد الطريق نحو تحقيق المزيد من النتائج الإيجابية بفضل رؤيته الثاقبة وخبراته المتميزة, ويطيب لي أن أتوجه بالشكر أيضاً إلى موظفي الشركة على جهودهم المضنية وعملهم الشاق في تحقيق النجاح خلال السنة المالية المنصرمة, كما أعبر عن خالص شكري وتقديري إلى السادة المسؤولين في بنك الكويت المركزي ومساهمينا الكرام وجميع الأطراف ذات الصلة .

وفي الختام, أود أن أتوجه بخالص الشكر إلى كلاً من السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة الموقرين على دعمهم الكريم الذي يساهم في الإرتقاء بالشركة على نحو مستوى أعلى من النمو والنجاح, ويطيب لي أن أتوجه بالشكر أيضاً إلى الإدارة التنفيذية وجميع موظفي الشركة على جهودهم المضنية وعملهم الشاق في تحقيق النجاح خلال السنة المالية المنصرمة بالرغم من الصعاب والتحديات التي مرت بنا, كما أعبر عن خالص شكري وتقديري إلى جميع السادة المسؤولين في بنك الكويت المركزي لمساندتهم الدائمة, والشكر موصول أيضاً إلى جميع مساهميننا الكرام وجميع الأطراف ذات الصلة على تفهمهم وثقتهم, وأننا على ثقة بأن استمرار جهودنا ستثبت قوتنا وسيكون له تأثير إيجابي في توفير قيمة مستدامة طويلة الأجل لجميع مساهميننا الكرام.

أعضاء مجلس الإدارة



السيد / ناصر محمد يوسف القيسي
نائب رئيس مجلس الإدارة
بنك برقان



السيد / أنور بدر محمد الغيث
رئيس مجلس الإدارة
بنك الكويت المركزي



السيد / محمد حبيب علي البلوشي
عضو مجلس الإدارة
البنك الأملي الكويتي



السيد / خالد عبدالله عبدالرحمن العلي
عضو مجلس الإدارة
شركة التسميات التجارية



السيد / عبدالعزيز صالح عبدالرزاق الزعابي
عضو مجلس الإدارة
البنك التجاري الكويتي



السيد / فهد عثمان عبد الكريم البدر
عضو مجلس الإدارة
بنك الكويت الدولي

الإجازات

الانجازات التشغيلية:

أهم الإنجازات التشغيلية خلال السنة المالية المنتهية في 2021s/9/30

1. تم الإنتهاء من تجهيز البنية التحتية لأنظمة (ساي نت) في موقع بيئة التعافي من الكوارث وفق أفضل المواصفات القياسية الدولية.
2. تم ترقية وتطوير أنظمة مركز البيانات (Data Center) في موقع التعافي من الكوارث لتصبح في مستوى ومرتبة أنظمة مركز البيانات في موقع بيئة الإنتاج (Active - Active) وذلك كجزء من تطبيق إستراتيجية خطة إستمرارية الأعمال (BCM).
3. تم تطوير وتحديث شبكات الإتصال الآمنة بين (ساي نت) والأعضاء المشتركين , والعملاء , وكذلك مع مزودي البيانات والمعلومات من الجهات الحكومية والهيئات الملحقة.
4. إطلاق شاشة الإستعلام عن أسماء موظفي البنوك (الجدد) الذين أنهيت خدماتهم بإجراء جزائي في النظام الآلي لـ (ساي نت) وفقا لمتطلبات بنك الكويت المركزي (HR Screen).
5. تحسين مستويات الأمان الخاصة بالبنية التحتية للشبكة الداخلية وإضافة أنظمة أمن وحماية لتعزيز مستوى أمان شبكة الإتصالات الداخلية.
6. إطلاق خدمة الإشتراك في الموقع الإلكتروني (ساي نت) وتطبيق الهواتف الذكية والتحقق من هوية مقدم الطلب من خلال الربط والتكامل مع تطبيق «هويتي» بالتعاون مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية .
7. إطلاق منصة الشاشات التفاعلية في النظام الآلي لساي نت (Interactive Module) لمحفظة التسهيلات الائتمانية التجارية الذي يقوم بتوفير مجموعة من التقارير التحليلية التي تتضمن البيانات والمعلومات الإحصائية والائتمانية لكل مشترك على حدة وذلك من خلال عرضها عبر الشاشات الرقمية بشكل دقيق ولحظي لإستخدامها من قبل الجهات العاملة في القطاع , وذلك في اطار خطة الشركة لتطوير خدماتها بعد أن تم إطلاق الشاشات التفاعلية الرقمية لمحفظة القروض الشخصية للمشاركين في العام الماضي .
8. تحديث خطة إستمرارية الاعمال والتعافي من الكوارث وتطوير إستراتيجيتها بشكل مستمر وذلك من خلال تحليل الفجوات الحالية (Gap Assessment) لنظام إدارة إستمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث وإدارة طوارئ تكنولوجيا المعلومات , بالإضافة إلى وضع المعايير والضوابط التي من الممكن أن تؤدي إلى تحسين خطط إستمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث وذلك بناء على التحليل الجيد وتحسين المناهج والسياسات الموضوعة لها.
9. إطلاق منتج التصنيف الائتماني والذي يلخص التقييم الائتماني للعميل في شكل مؤشر رقمي وفقا لأسس وطرق إحصائية تطبق على جميع العملاء بغرض تحديد درجة المخاطر المرتبطة بسداد العميل لإلتزاماته المستقبلية وفقاً لتاريخه وسجله الائتماني .

10. تدشين إجراءات إختبار الربط الآلي مع مراكز وشركات المعلومات الائتمانية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في البيئة التجريبية (UAT) وذلك قبل نقلها إلى بيئة الإنتاج الفعلي (Go Live) وذلك بحسب قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر في اجتماع المجلس في دورته السابعة والثلاثون بمملكة البحرين والذي قرر الموافقة على تبادل المعلومات الائتمانية بين دول المجلس وفق خطة العمل (قصيرة الأجل) والإطار الشامل لآلية تسهيل تبادل المعلومات الائتمانية بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك بهدف ربط مراكز المعلومات الائتمانية بدول الخليج العربية لتبادل البيانات والمعلومات الائتمانية إلكترونياً من خلال توفير قنوات إلكترونية على درجة عالية من الأمان والسرية في أمن وتكنولوجيا المعلومات وتطبيق أفضل الممارسات في تكنولوجيا الأمن السيبراني.

11. تم إجراء تعديلات على برامج معالجة ملف التحديث اليومي للبيانات والمعلومات التي ترد من الأعضاء المشتركين وذلك من خلال تعزيز آليات التدقيق والمطابقة للبيانات والمعلومات الواردة لشروط حقول ملف التحديث اليومي (Data Quality).

12. إنطلاقاً من رسالة (ساي نت) التي تهدف إلى إستقطاب وزيادة عدد الكفاءات والكوادر الوطنية الكويتية، فقد قامت الشركة بتوطين الوظائف الشاغرة في الهيكل التنظيمي لها، حيث بلغت نسبة العمالة الوطنية 40% من إجمالي القوى العاملة كما في 30 سبتمبر 2021 مقارنة بنسبة 32% في 30 سبتمبر 2020.

إحصائيات تطورات حجم الأعمال

الإحصائيات العامة

م	البيان	الإحصائية الإجمالية المقارنة كما في		معدل التغيير
		السنة المالية المنتهية في 30/9/2021	السنة المالية المنتهية في 30/9/2020	
أ	إجمالي عدد المشتركين	78 مشتركاً	79 مشتركاً	- 1.3%
ب	إجمالي عدد مستخدمي النظام الآلي لشركة ساي نت	3151 مستخدماً	3973 مستخدماً	- 20.7%

محفظه القروض الاستهلاكية والإسكانية والبطاقات الائتمانية للأفراد

م	البيان	الإحصائية الإجمالية المقارنة كما في		معدل التغيير
		السنة المالية المنتهية في 30/9/2021	السنة المالية المنتهية في 30/9/2020	
1	عدد حسابات محفظة القروض الاستهلاكية والإسكانية والبطاقات الائتمانية "الأفراد".	9,598,639 حساباً	9,949,338 حساباً	3.7%
2	عدد عمليات الاستعلام الآلي عن العملاء الأفراد في محفظة القروض الاستهلاكية والإسكانية والبطاقات الائتمانية.	659,618 استعلاماً	817,919 استعلاماً	24.0%
3	عدد تقارير المعلومات الائتمانية للعملاء الأفراد (استعلام العميل عن نفسه).	3539 تقريراً ائتمانياً فردياً	5852 تقريراً ائتمانياً فردياً	65.4%
4	إجمالي عدد حسابات القروض الاستهلاكية والإسكانية والبطاقات الائتمانية الجديدة للأفراد.	307,259 حساباً	398,173 حساباً	29.6%
5	إجمالي عدد البيانات الفردية للعملاء الأفراد في محفظة القروض الاستهلاكية والإسكانية والبطاقات الائتمانية.	1,536,050 فرداً	1,566,553 فرداً	2.0%
6	القيمة الاجمالية النقدية الممنوحة للحسابات الائتمانية للعملاء "الأفراد".	3,267,276,502/- دينار كويتي	4,725,715,882/- دينار كويتي	44.6%

محفظة التسهيلات الائتمانية التجارية

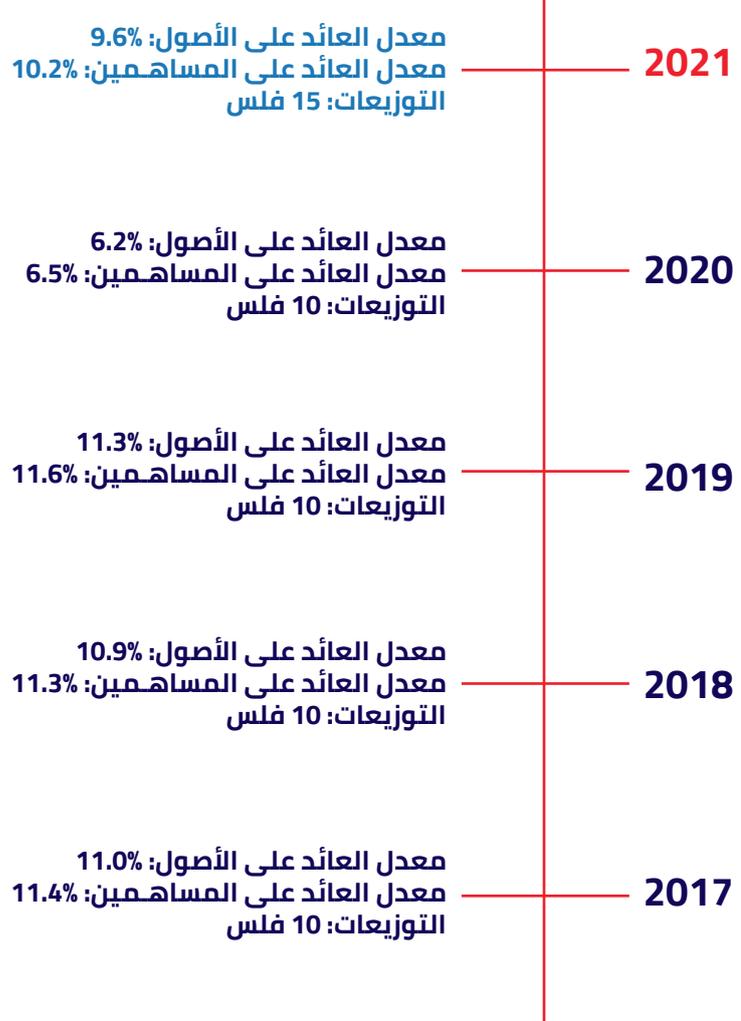
م	البيان	الإحصائية الإجمالية المقارنة كما في		معدل التغيير
		السنة المالية المنتهية في 30/9/2021	السنة المالية المنتهية في 30/9/2019 ⁽¹⁾	
أ	إجمالي عدد الحسابات لمحفظه التسهيلات الائتمانية التجارية	452,588 حساباً	285,673 حساباً	58.4%
ب	عدد عمليات الاستعلام الآلي عن عملاء محفظة التسهيلات الائتمانية التجارية	16,452 استعلاماً	3728 استعلاماً	341.3%
ج	إجمالي عدد تقارير المعلومات الائتمانية لعملاء محفظة التسهيلات الائتمانية التجارية (استعلام العميل عن نفسه)	335 تقريراً ائتمانياً تجارياً	61 تقريراً ائتمانياً تجارياً	449.2%
د	عدد عملاء محفظة التسهيلات الائتمانية التجارية.	52,767 عميلاً	40,784 عميلاً	29.4%
هـ	إجمالي قيمة التسهيلات الائتمانية النقدية الممنوحة لأغراض تجارية (للحسابات المفتوحة فقط).	32,799,263,043/- دينار كويتي	32,532,281,501/- دينار كويتي	0.8%

(1) تم اضافة محفظة التسهيلات الائتمانية التجارية ونقل النظام إلى بيئة الإنتاج الفعلي بتاريخ 29 مارس 2020 .

النتائج المالية خلال السنة المالية المنتهية في 30/9/2021

معدل التغيير	السنة المالية المنتهية في 30/9/2021	السنة المالية المنتهية في 30/9/2020	البيان
11.7%	16,879,832 /- دينار كويتي	15,112,292 /- دينار كويتي	إجمالي أصول الشركة
22.5%	3,313,153 /- دينار كويتي	2,705,433 /- دينار كويتي	إجمالي الإيرادات النقدية
64.4%	1,606,329 /- دينار كويتي	977,069 /- دينار كويتي	إجمالي صافي الأرباح
9.2%	15,789,146 /- دينار كويتي	14,459,817 /- دينار كويتي	إجمالي مجموع حقوق ملكية المساهمين

معدلات النمو الاقتصادي خلال السنوات الخمس الماضية



تؤكد ساي-نت إصرارها على بلوغ أعلى المستويات الممكنة لعملائها من المؤسسات المالية وغير المالية مما أدى إلى تحقيق نمو قوي من الأرباح الصافية على مدى السنوات السبعة الماضية، وقد ساعد هذا النمو على تطوير إستراتيجية ساي-نت لتنويع مصادر الدخل من خلال العمل على طرح منتجات وخدمات جديدة تساهم في تحقيق أهداف المساهمين. إن من أهم الأولويات لدى ساي-نت أنها تحرص على مواكبة أحدث التقنيات التي تظهر في سوق المعاملات المالية وبالتالي يمكن خدمة العملاء بشكل أفضل، ومن خلال القيام بهذه العملية فإن ساي-نت تعمل باستمرار على تطوير خدماتها بهدف مواصلة تقديم الخدمات ذات القيمة المضافة لعملائها من المؤسسات المالية وغير المالية.

إحصائيات شكاوى العملاء

السنة المالية المنتهية في 30/9/2021	السنة المالية المنتهية في 30/9/2020	البيان
19 شكوى	2 شكوى	إجمالي عدد شكاوى العملاء التي تم تقديمها لساي نت
100%	100%	نسبة حل الشكاوى المقدمة من العملاء
0	0	إجمالي عدد شكاوى العملاء المتعلقة بعمليات المعالجة والتشغيل للبيانات والمعلومات
19 شكوى	2 شكوى	إجمالي عدد شكاوى العملاء المتعلقة بوجود خطأ في البيانات والمعلومات الواردة في التقرير الائتماني لهم

ما يميزنا

التميز في تقديم الخدمات

قامت ساي نت على مدار السنوات الماضية بحل كافة المشكلات المتعلقة بالبيانات الخاصة بالعملاء وتقليل المخاطر الائتمانية بإصدارها لتقرير ائتماني شامل للعميل يحتوي على بياناته الفردية من واقع النظام الآلي للهيئة العامة للمعلومات المدنية، كما يتضمن كافة التزامات العميل المالية الحالية والتاريخية وتوضح حالته السلبية في حالة ما إذا كان متعثراً من عدمه، كما إن ساي-نت تحرص على تدريب المشتركين في النظام بصورة دورية على تقديم وقراءة المعلومات في النظام الآلي لضمان جودة التقرير الائتماني.

معايير الأمان وسرية المعلومات

تولي شركة شبكة المعلومات الائتمانية (ساي-نت) سرية المعلومات بشكل عام ومعلومات العملاء بشكل خاص أهمية بالغة ومتابعة دائمة، حيث إنها توفر واحدة من أكثر قواعد البيانات أهمية للعملاء في دولة الكويت والتي تتضمن تاريخهم الائتماني وآليات وأنماط السداد لذا كان من المهم أن تظل تلك المعلومات والبيانات سرية مع عدم إمكانية الوصول إليها من قبل أي شخص أو جهة يرتبط عمله بمنح أو اتخاذ قرارات ائتمانية تجاه العملاء.

وقد حددت شركة شبكة المعلومات الائتمانية بوضوح بعض البنود والشروط والأحكام التي تضمن احترام خصوصية وسرية المعلومات والبيانات للعملاء وتطبيق ذلك على جميع المستويات من خلال وضع أنظمة ذات معايير دولية في شأن سرية المعلومات، وحرصاً على تعزيز تلك المعايير فإنه كان لابد من وضع شروط واضحة ومحددة لأمن وسرية المعلومات من شأنها الحفاظ على مصالح العملاء والجهات المانحة للائتمان وأهمها:

- تلتزم ساي-نت التزاماً ثابتاً بالمحافظة على معايير السرية والخصوصية من خلال تطبيق أعلى معايير الحماية المعمول بها في هذا الخصوص والممكن توفيرها وتطويرها باستمرار وفقاً لإمكانات الشركة وضمن الضوابط والأطر القانونية المرعية التطبيق.
- الالتزام بعدم مشاركة المعلومات الائتمانية للعملاء مع أي طرف ثالث غير مخوّل أو غير مصرّح له للاطلاع عليها.
- لا تقوم ساي-نت بنشر معلومات العملاء الخاصة أو تسمح لأي جهة أو شخص غير مخوّل بالولوج إلى النظام الآلي لها للاطلاع على تلك البيانات.
- تقوم ساي-نت باتخاذ جميع الإجراءات التقنية والتدابير اللازمة لحماية أمن وسرية المعلومات بهدف الحيلولة دون حدوث أي اختراق أو سوء استخدام لأية معلومة خاصة مخزّنة لديها. غير أنه من المعروف على نطاق واسع أن حماية أمن المعلومات الإلكترونية تشوبه الكثير من الثغرات ونقاط الضعف التي قام باستحداثها أو تمكّن من خلالها الكثير من المنتهكين والمجرمين من انتهاك خصوصيات أشخاص عديدين حول العالم. لذلك فإننا ملتزمون بتوفير أقصى حماية ومراقبة ممكنة بجدية وحرص والتزام تام.

تدريب وتأهيل الشركاء

يعد تدريب الكوادر العاملة بالجهاز المصرفي والمؤسسات المالية وتعزيز قدراتهم فيما يتعلق بنظام المعلومات الائتمانية والمخاطر المصرفية أحد أهم الأهداف التي تبنتها ساي نت ولم يكن التركيز على التدريب بمفهومه التقليدي من تنظيم للدورات التدريبية ومنح للشهادات، بل أصبح خياراً استراتيجياً في منظومتنا حيث أن كل مؤسسة ناجحة لابد أن يجد التدريب والتطوير لديها الأهمية الكبرى، وفي ظل التحديات التي تواجه الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية كان لزاماً علينا أن نساهم في تذليل التحديات والعقبات التي تواجه شركاءنا من البنوك والمؤسسات المالية في نظام المعلومات الائتمانية، وإيماناً منا بأن بداية التغيير والتوجه نحو الأداء الأفضل لا يمكن إلا بتغيير أداء الموظفين نحو الأفضل ورفع قدراتهم وتأهيلهم بصورة تحفزهم على البناء والتطور في مجال العمل المصرفي بصورة عامة وفي مجال المعلومات الائتمانية على وجه التحديد.

وفي إطار ترسيخ مفاهيم المعلومات الائتمانية وذلك لمواكبة التطور والتغير المستمر في هذا المجال، فقد قامت ساي نت بعقد العديد من الدورات التدريبية وورش العمل سعياً منها لمواكبة التطور والاحترافية في مجال المعلومات الائتمانية بإتاحة الفرصة لتدريب شركائنا من المصارف والمؤسسات المالية وذلك بتنفيذ التدريب الشامل من زيادة الخبرات والتعلم والتطوير، حيث تم تنظيم الدورات التدريبية حسب طبيعة عمل المستخدمين إلى عدد من الدورات التدريبية تمثلت في الآتي:

- دورات تدريبية خاصة بدخول المشتركين الجدد في شبكة المعلومات الائتمانية (مجاناً).
- دورات تدريبية حول كيفية الاستعلام وقراءة التقارير الائتمانية .
- دورات وورش عمل حول التحسينات التي يتم إدخالها على النظام الآلي .
- ورش العمل الخاصة بإنشاء قاعدة البيانات الائتمانية لمحفظة القروض التجارية في النظام الآلي .
- دورات تدريبية حسب الطلب للبنوك والمؤسسات المالية.
- دورات لحل المشكلات التي تظهر في آلية عمل النظام الآلي
- دورات تدريبية للتعريف بالتقارير الائتمانية التي تصدر من النظام الآلي.

وستستمر ساي نت في بذل كافة جهودها نحو الارتقاء بالعمل الائتماني وتهيئة كوادر جديدة مؤهلة للعمل في مجال المعلومات الائتمانية خلال الأعوام القادمة.

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة/ المساهمين المحترمين
شركة شبكة المعلومات الائتمانية ش.م.ك. (مقفلة)
دولة الكويت

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لشركة شبكة المعلومات الائتمانية ش.م.ك. (مقفلة) ("الشركة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 30 سبتمبر 2021 وبيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات تتضمن السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى.

برأينا، إن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، في كافة النواحي المادية، عن المركز المالي للشركة كما في 30 سبتمبر 2021، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في بند "مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية" في تقريرنا. نحن مستقلون عن الشركة وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية الدولي للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) ("الميثاق") كما قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات الميثاق. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس يمكننا من إبداء رأي.

معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها في تاريخ تقرير مراقب الحسابات هي تقرير مجلس الإدارة الوارد في التقرير السنوي للشركة، ولكنها لا تتضمن البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات حولها.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يشمل المعلومات الأخرى، ولا يقدم أي تأكيدات حول النتائج المتعلقة بها بأي شكل.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى وتحديد ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهرية مع البيانات المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو وجود أخطاء مادية بشأنها.

إذا توصلنا، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها فيما يتعلق بالمعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، إلى وجود أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، فإنه يتعين علينا رفع تقرير بشأنها. ليس لدينا ما نشير إليه في تقريرنا بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لتلك البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ومسؤولة عن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه الإدارة ضرورياً لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية، سواء كانت نتيجة للغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على متابعة أعمالها على أساس الاستمرارية، والإفصاح إن أمكن عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية بالإضافة إلى استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تعترض الإدارة إما تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها؛ أو إذا كانت لا تمتلك بديلاً واقعياً آخر باستثناء القيام بذلك.

المسؤولين عن الحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى مستوى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تكشف دائماً الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر، بصورة فردية أو مجمعة، على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاماً مهنية وحافظنا على أسلوب الشك المهني خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر بالإضافة إلى الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تزيد عن تلك الناتجة عن الخطأ؛ حيث أن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
 - فهم أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بالتدقيق لوضع إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية أدوات الرقابة الداخلية لدى الشركة.
 - تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
 - التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي قد يثير شكاً جوهرياً حول قدرة الشركة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حال توصلنا إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نلفت الانتباه إلى ذلك في تقرير مراقب الحسابات حول الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو يجب علينا تعديل رأينا في حالة عدم ملاءمة الإفصاحات. تستند نتائجنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الشركة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
 - تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإفصاحات، وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.
- إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المقرر لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية تم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

التقرير على المتطلبات النظامية والقانونية الأخرى

كذلك فإننا حصلنا على المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق وأن البيانات المالية تتضمن المعلومات التي نص عليها قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة، وتعديلاته. برأينا، أن الشركة تمسك سجلات محاسبية منتظمة وأن المعلومات المحاسبية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في الدفاتر المحاسبية للشركة. لم يرد لعلنا أية مخالفات، خلال السنة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2021 لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة، وتعديلاته على وجه يؤثر ماديا في نشاط الشركة أو في مركزها المالي.



صافي عبد العزيز المطوع
مراقب حسابات – ترخيص رقم 138 فئة "أ"
من كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية

الكويت في 22 فبراير 2022



2020 دينار كويتي	2021 دينار كويتي	إيضاح	
			الموجودات
329,081	551,302	4	معدات وأعمال قيد الإنجاز
99,722	459,270	5	موجودات غير ملموسة
97,929	190,799	6	حق استخدام الموجودات
<u>526,732</u>	<u>1,201,371</u>		الموجودات غير المتداولة
638,690	719,789	7	مدينون تجاريون وأرصدة مدينة أخرى
13,946,870	14,958,672	8	النقد والأرصدة لدى البنوك
<u>14,585,560</u>	<u>15,678,461</u>		الموجودات المتداولة
<u>15,112,292</u>	<u>16,879,832</u>		إجمالي الموجودات
			حقوق الملكية
2,280,000	2,280,000	9	رأس المال
1,140,000	1,140,000	9	احتياطي إجباري
1,786,873	1,950,815	9	احتياطي اختياري
9,252,944	10,418,331		أرباح مرحلة
<u>14,459,817</u>	<u>15,789,146</u>		إجمالي حقوق الملكية
			المطلوبات
204,824	244,660	10	مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
-	100,546	6	مطلوبات التأجير
<u>204,824</u>	<u>345,206</u>		المطلوبات غير المتداولة
355,809	649,333	11	دائنون تجاريون وأرصدة دائنة أخرى
91,842	96,147	6	مطلوبات التأجير
<u>447,651</u>	<u>745,480</u>		إجمالي المطلوبات المتداولة
<u>652,475</u>	<u>1,090,686</u>		إجمالي المطلوبات
<u>15,112,292</u>	<u>16,879,832</u>		إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

أنور بدر الغيث
رئيس مجلس الإدارة

فهد محمد المنيس
الرئيس التنفيذي



2020 دينار كويتي	2021 دينار كويتي	إيضاح	
			الإيرادات
2,247,874	3,025,571		رسوم الخدمات
449,039	287,582		إيرادات مرابحة
8,520	-		إيرادات أخرى
<u>2,705,433</u>	<u>3,313,153</u>		
			المصاريف
(732,359)	(901,500)		تكاليف موظفين
-	10,000	7	رد مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
(37,849)	(65,427)		مصاريف اتصالات وتكنولوجيا المعلومات
(2,605)	(6,323)		رسوم الدخول إلى قاعدة بيانات خارجية
(429,550)	(79,750)		مصاريف استشارات وأتعاب مهنية
(199,725)	(290,359)	4,5&6	الاستهلاك والإطفاء
(194,172)	(263,041)		دعم ورسوم ترخيص
(111,830)	(77,337)		مصاريف إدارية أخرى
<u>(1,708,090)</u>	<u>(1,673,737)</u>		
			الربح قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومساهمة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة
997,343	1,639,416		حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
(9,973)	(16,394)		الزكاة
(10,301)	(16,693)		مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
(49,000)	(49,000)	12	ربح السنة
<u>928,069</u>	<u>1,557,329</u>		
-	-		الدخل الشامل الآخر
<u>928,069</u>	<u>1,557,329</u>		إجمالي الدخل الشامل للسنة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.



شركة شبكة المعلومات الاتصالية ش.م.ك. (مقفلة)
دولة الكويت

بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 30 سبتمبر 2021

	إجمالي حقوق الملكية دينار كويتي	أرباح مرحلة دينار كويتي	احتياطي اختياري دينار كويتي	احتياطي إجمالي دينار كويتي	رأس المال دينار كويتي
	13,759,748	8,652,609	1,687,139	1,140,000	2,280,000
	928,069	928,069	-	-	-
	(228,000)	(228,000)	-	-	-
	-	(99,734)	99,734	-	-
	14,459,817	9,252,944	1,786,873	1,140,000	2,280,000
	14,459,817	9,252,944	1,786,873	1,140,000	2,280,000
	1,557,329	1,557,329	-	-	-
	(228,000)	(228,000)	-	-	-
	-	(163,942)	163,942	-	-
	15,789,146	10,418,331	1,950,815	1,140,000	2,280,000

الرصيد في 1 أكتوبر 2019
الربح وإجمالي الدخل الشامل للسنة
توزيعات أرباح (إيضاح 13)
المحول إلى الاحتياطيات (إيضاح 9)
الرصيد في 30 سبتمبر 2020

الرصيد في 1 أكتوبر 2020
الربح وإجمالي الدخل الشامل للسنة
توزيعات أرباح (إيضاح 13)
المحول إلى الاحتياطيات (إيضاح 9)
الرصيد في 30 سبتمبر 2021

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.



2020 دينار كويتي	2021 دينار كويتي	إيضاح	
			التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
928,069	1,557,329		ربح السنة تسويات على:
30,323	48,896	4	استهلاك معدات وأعمال قيد الإنجاز
71,472	146,063	5	إطفاء موجودات غير ملموسة
97,930	95,400	6	استهلاك حق استخدام الموجودات
1	-	4	شطب معدات وأعمال قيد الإنجاز
-	24		خسارة بيع معدات وأعمال قيد الإنجاز
-	(10,000)	7	رد مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
6,743	10,301	6	تكاليف تمويل على مطلوبات التأجير
20,274	33,087		مخصص حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة
45,538	71,907	10	مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين
(8,520)	-	6	إعفاءات إيجار مدرجة في "إيرادات أخرى"
1,191,830	1,953,007		
(124,480)	(71,099)		التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
(41,917)	260,437		- مدينون تجاريون وأرصدة مدينة أخرى
1,025,433	2,142,345		- دائنون تجاريون وأرصدة دائنة أخرى
-	(3,750)		التدفقات النقدية الناتجة من العمليات
(12,802)	(32,071)	10	أرصدة مقيدة لدى بنك بوبيان
1,012,631	2,106,524		المدفوع من مكافأة نهاية خدمة الموظفين
			صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية
			التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
4,600,000	(6,100,000)		إيداعات مرابحة ذات فترات استحقاق أصلية أكثر من ثلاثة أشهر
(283,932)	(383,127)	4	إضافات إلى معدات وأعمال قيد الإنجاز
(61,400)	(393,639)	5	إضافات إلى موجودات غير ملموسة
-	14		المحصل من بيع ممتلكات وأعمال قيد الإنجاز
4,254,668	(6,876,752)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / الناتجة من الأنشطة الاستثمارية
			التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
(228,000)	(228,000)	13	توزيعات أرباح مدفوعة
(102,240)	(93,720)	6	المدفوع من مطلوبات التأجير
(330,240)	(321,720)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
4,937,059	(5,091,948)		صافي التغير في النقد والنقد المعادل
508,586	5,445,645		النقد والنقد المعادل في بداية السنة
5,445,645	353,697	8	النقد والنقد المعادل في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.



1. التأسيس والنشاط

تأسست شركة شبكة المعلومات الائتمانية ش.م.ك. (مفقلة) ("الشركة" أو "ساي-نت") في 4 يونيو 2001 وبدأت عملياتها في 24 أبريل 2003 بعد الحصول على موافقة من بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الشركة مسجلة في السجل التجاري تحت رقم 85063 بتاريخ 18 يونيو 2001.

ينص النظام الأساسي للشركة على أن تقوم الشركة بتنفيذ أنشطتها وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة. حيث أن الأغراض التي أسست من أجلها الشركة هي القيام بما يلي:

- تقوم الشركة بجمع المعلومات والبيانات الخاصة بالقروض الاستهلاكية والإسكانية والتجارية والبطاقات الائتمانية وغيرها من التسهيلات الائتمانية الناتجة عن البيع بالتقسيط للسلع والخدمات وتزويد بنك الكويت المركزي ومقدمي البيانات والمعلومات من البنوك وشركات الاستثمار وشركات التمويل والشركات والمؤسسات التجارية الخاضعة لوزارة التجارة والصناعة التي تقوم بمنح تسهيلات ائتمانية عن طريق البيع بأي شكل من أشكال نقل الملكية بالتقسيط للسلع والخدمات والمستخدمين المرخص لهم والعملاء من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المصرح لهم بالاستعلام والحصول على المعلومات والتقارير الائتمانية التي تقدمها الشركة والعملاء الذين تتعلق بهم المعلومات والبيانات ولهم سجلات ائتمانية لدى الشركة وأي جهات أخرى محلية أو أجنبية يوافق عليها بنك الكويت المركزي وكل من له علاقة بأنظمة الإبلاغ عن الائتمان والمعلومات الائتمانية وفق أحكام القوانين المنظمة لنشاط الشركة بناء على طلبهم، بالمعلومات والبيانات عن كافة أنواع القروض الاستهلاكية والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء تلك الجهات عند طلب المعلومات،
- وللشركة في سبيل تنفيذ هذا الغرض استيراد الأجهزة والحاسبات الإلكترونية وكذلك أجهزة نظم وحفظ المعلومات والتوابع الخاصة بها؛
- تصميم واستيراد وبيع النظم الآلية وتشغيلها وإنشاء وتجهيز وإدارة مراكز العمليات لصالح الشركة فقط؛
- تكوين قاعدة بيانات ائتمانية من خلال طلب وجمع ومعالجة وحفظ وتحليل وتبويب واستخدام وتداول المعلومات الائتمانية، وإعداد السجل ائتماني والبيانات الشخصية والائتمانية المتعلقة بمديونيات عملاء شركات التمويل العقاري وشركات التأمين وجميع أنواع شركات الإجارة والتمويل وشركات السيارات وشركات الاتصالات بالإضافة إلى الجهات الأخرى من مقدمي البيانات والمعلومات ومستخدمي البيانات والمعلومات المنصوص عليها في أحكام القوانين المنظمة لنشاط الشركة؛
- توفير وتقديم جميع خدمات الاستعلام الائتماني، والتصنيف الائتماني، والإبلاغ الائتماني وإصدار تقارير المعلومات الائتمانية للعملاء من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين دون إبداء أية توصيات أو آراء من قبل الشركة تتعلق بمنح الائتمان للعملاء من عدمه وإعداد وتطوير أدوات ومعايير المخاطر وما يتعلق بها؛
- استغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة وتخويل مجلس إدارة الشركة للقيام بذلك؛
- تملك العقارات والمنقولات اللازمة لمباشرة نشاط الشركة في الحدود المسموح بها وفقاً للقانون؛
- ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو أن تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاوّل أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تساعد على تحقيق أغراضها في الكويت وفي الخارج ولها أن تشتري هذه الهيئات أو أن تلحقها بها.

العنوان البريدي لمكتب الشركة المسجل هو صندوق بريد 20134، الصفاة 13062، دولة الكويت.

تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية من قبل مجلس إدارة الشركة بتاريخ 17 نوفمبر 2021 ولدى مساهمي الشركة صلاحية تعديل البيانات المالية بعد الإصدار في الجمعية العمومية السنوية.

2. أساس الإعداد

أ) بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، والأحكام ذات الصلة لقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية والنظام الأساسي للشركة وتعديلاته والقرار الوزاري رقم 18 لسنة 1990.



(ب) أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية.

(ج) عملة التعامل والعرض

يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي وهو عملة التعامل للشركة.

(د) استخدام التقديرات والأحكام

عند إعداد هذه البيانات المالية قامت الإدارة باتخاذ أحكام وتقديرات وافتراسات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية للشركة والمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والدخل والمصاريف. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

يتم مراجعة التقديرات والافتراضات الضمنية بصفة مستمرة. يتم تسجيل التعديلات على التقديرات المحاسبية بأثر مستقبلي.

إن المعلومات حول الأحكام والافتراضات وعدم التأكد من التقديرات التي لها أبلغ الأثر على المبالغ المدرجة في البيانات المالية مبينة في الإيضاحات التالية:

- إيضاح 3 (أ) – الأعمار الإنتاجية للمعدات والأعمال قيد الإنجاز
- إيضاح 3 (ب) – الأعمار الإنتاجية للموجودات غير الملموسة

(هـ) التغيرات في السياسات المحاسبية

فيما يلي عدد من التعديلات على المعايير والتفسيرات التي تسري للفترات السنوية التي تبدأ في 1 أكتوبر 2020، ولكن ليس لها أي تأثير مادي على البيانات المالية للشركة:

- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 3: تعريف الأعمال.
- تطبيق الإصلاح المعياري لمعدلات الفائدة (المرحلة 1 من إصلاح معدل الفائدة بين البنوك "IBOR")؛
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 ومعيار المحاسبة الدولي 8: تعريف المعلومات الجوهرية؛ و
- إطار مفاهيم التقارير المالية الصادر في 29 مارس 2018؛

(و) المعايير والتفسيرات الصادرة لكن لم تسر بعد

يسري عدد من المعايير والتفسيرات الجديدة للفترات السنوية التي تبدأ بعد 1 أكتوبر 2020 مع السماح بالتطبيق المبكر. إلا أن الشركة لم تقم بالتطبيق المبكر للمعايير الجديدة أو المعدلة عند إعداد هذه البيانات المالية.

من غير المتوقع أن يكون للمعايير والتفسيرات المعدلة التالية تأثير هام على البيانات المالية للشركة:

- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 16 امتيازات الإيجار ذات الصلة بجائحة كوفيد-19.
- الإشارات إلى إطار المفاهيم - تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 3؛
- الممتلكات والمنشآت والمعدات: العائدات قبل الاستخدام المقصود – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16؛
- المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية - الرسوم ضمن اختبار "نسبة 10 بالمائة" في حالة استبعاد المطلوبات المالية؛
- إصلاح معيار معدل الربح (المرحلة 2)؛



3. السياسات المحاسبية الهامة

تم تطبيق السياسات المحاسبية المبينة أدناه بثبات على كافة الفترات المعروضة في تلك البيانات المالية.

أ) المعدات والأعمال قيد الإنجاز

i. التحقق والقياس

يتم قياس بنود المعدات والأعمال قيد الإنجاز بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي خسائر متراكمة للانخفاض في القيمة. تتضمن التكلفة المصروفات العائدة مباشرة إلى اقتناء الأصل.

يتم تحديد أي أرباح أو خسائر بيع بند من بنود المعدات والأعمال قيد الإنجاز بمقارنة محصلات البيع مع القيمة الدفترية للمعدات والأعمال قيد الإنجاز ويتم إثباتها في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

ii. المصاريف اللاحقة

تم رسملة المصاريف اللاحقة فقط إذا كان من المحتمل أن تدفقا للمنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالنفقات سيعود على الشركة. يتم تسجيل الإصلاحات والصيانة المستمرة كمصاريف عند تكبدها.

iii. الاستهلاك

تستهلك بنود المعدات والأعمال قيد الإنجاز من تاريخ جاهزيتها للاستخدام. يتم احتساب الاستهلاك لإطفاء تكلفة بنود المعدات والأعمال قيد الإنجاز ناقصاً قيمها المتبقية المقدرة باستخدام طريقة القسط الثابت على مدار أعمارها الإنتاجية المقدرة.

يتم الاعتراف بالاستهلاك في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للمعدات والأعمال قيد الإنجاز:

أجهزة كمبيوتر	3-5 سنوات
أثاث وتركيبات	5 سنوات

يتم مراجعة طرق الاستهلاك، الأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية ويتم إعادة تعديلها إذا لزم الأمر بتاريخ كل بيان مركز مالي للتأكد من أن فترة الاستهلاك تتفق مع المنافع الاقتصادية المتوقعة من بنود المعدات والأعمال قيد الإنجاز. يتم تطبيق التغيير في العمر الإنتاجي المقدر للمعدات والأعمال قيد الإنجاز في بداية الفترة التي حدث فيها التغيير فقط وليس بأثر رجعي.

تمثل الأعمال قيد الإنجاز المبالغ المتكبدة لغرض بناء أو شراء أصل حتى يتم تجهيزه لاستخدامه في التشغيل. بعد الاستكمال، يتم نقل الأعمال قيد الإنجاز إلى فئة المعدات والأعمال قيد الإنجاز. لا تستهلك الأعمال قيد الإنجاز.

ب) موجودات غير ملموسة

يتم قياس الموجودات غير الملموسة التي تتألف من برامج الكمبيوتر ونظام مكتب الانتمانية بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وأي خسائر انخفاض في القيمة متراكمة. يتم تحميل الإطفاء على أساس القسط الثابت على مدى فترة تتراوح بين 3 إلى 5 سنوات. يتم مراجعة العمر الإنتاجي المقدر وطريقة الإطفاء في تاريخ كل بيان مركز مالي وتعديلها إذا لزم الأمر.



(ج) الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

يتم مراجعة القيمة الدفترية للموجودات غير المالية للشركة بتاريخ كل بيان مركز مالي لتحديد ما إذا كان هناك دليل على الانخفاض في القيمة. فإذا وجد هذا الدليل يتم تقدير القيمة المستردة للأصل. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة عند زيادة القيمة الدفترية للأصل أو وحدة إنتاج النقد التابعة له عن القيمة المستردة للأصل المقدر.

تمثل القيمة القابلة للاسترداد للأصل القيمة الأعلى بين القيمة العادلة ناقصا التكلفة حتى البيع والقيمة التشغيلية للأصل. عند تقدير القيمة التشغيلية يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة إلى القيمة الحالية باستخدام سعر خصم مناسب يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر المحددة للأصل أو وحدة إنتاج النقد. وبغرض اختبار الانخفاض في القيمة، يتم جمع الموجودات التي لا يمكن اختبارها بصورة فردية في مجموعات أصغر بالنسبة للموجودات التي تنتج تدفقات نقدية من الاستخدام المستمر والمستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية للموجودات الأخرى أو وحدات إنتاج النقد.

يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر. يتم عكس خسائر الانخفاض في القيمة فقط إلى الحد الذي لا تزيد فيه القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الدفترية المحددة في حالة عدم تحقق خسائر الانخفاض في القيمة.

(د) عقود التأجير

في بداية العقد، تقوم الشركة بتقييم إذا ما كان العقد يمثل أو يحتوي على تأجير. وهذا يعني أنه في حال كان العقد ينقل الحق في السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة زمنية لقاء مقابل.

تطبق الشركة منهجية واحدة للاعتراف والقياس لكافة عقود التأجير. تعترف الشركة بمطلوبات التأجير لصرف مدفوعات التأجير وحق استخدام الموجودات التي تمثل الحق في استخدام الموجودات ذات الصلة.

حق استخدام الموجودات

تعترف الشركة بحق استخدام الموجودات في تاريخ بداية عقد التأجير (أي التاريخ الذي يصبح فيه الأصل الأساسي متاحاً للاستخدام). ويقاس حق استخدام الموجودات بالتكلفة ناقصاً أي استهلاك متراكم وخسائر انخفاض القيمة والمعدلة بما يعكس أية إعادة قياس لمطلوبات التأجير. تتضمن تكلفة حق استخدام الموجودات قيمة مطلوبات التأجير المسجلة والتكاليف المبدئية المباشرة المتكبدة ومدفوعات عقود التأجير المسددة في أو قبل تاريخ البدء ناقصاً أي حوافز عقود تأجير مستلمة. وما لم تتبين الشركة بصورة معقولة من حصولها على ملكية الأصل المستأجر في نهاية مدة عقد التأجير، يتم استهلاك حق استخدام الموجودات المعترف بها على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر للأصل أو مدة عقد التأجير، أيهما أقصر. وتخضع قيمة حق استخدام الموجودات لانخفاض القيمة، إن وجدت.

مطلوبات التأجير

تعترف الشركة في تاريخ بداية عقد التأجير بمطلوبات العقد والتي يتم قياسها وفقاً للقيمة الحالية لمدفوعات عقد التأجير التي سيتم سدادها على مدى فترة عقد التأجير. وتتضمن مدفوعات عقد التأجير المدفوعات الثابتة (بما في ذلك المدفوعات الثابتة في طبيعتها) ناقصاً أي حوافز مستحقة ومدفوعات عقد التأجير المتغيرة التي تعتمد على أحد المؤشرات أو المعدلات وكذلك المبالغ التي من المتوقع سدادها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. كما تشمل مدفوعات عقد التأجير على سعر الممارسة لخيار الشراء والتي من المؤكد بصورة معقولة من أنه يتم ممارسته من قبل الشركة ومدفوعات الغرامات لإنهاء عقد التأجير في حالة إذا كانت مدة عقد التأجير تعكس ممارسة الشركة لخيار إنهاء العقد. وفي حالة مدفوعات التأجير المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل ما، فيتم تسجيلها كمصروفات في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الظروف التي تستدعي سداد المدفوعات.



عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات عقد التأجير المستقبلية، تستخدم الشركة معدل الاقتراض الإضافي في تاريخ بداية عقد التأجير في حالة إذا كان معدل الربح المتضمن في عقد التأجير غير قابل للتحديد بشكل فوري. وبعد تاريخ بداية العقد، يتم زيادة مبلغ مطلوبات عقد التأجير لكي تعكس تراكم تكلفة التمويل بينما يتم تخفيضها مقابل مدفوعات عقد التأجير المسددة. إضافة إلى ذلك، يعاد قياس القيمة الدفترية لمطلوبات عقد التأجير في حالة أن يطرأ تعديل أو تغيير في مدة عقد التأجير أو تغيير في مدفوعات عقد التأجير الثابتة في طبيعتها أو تغيير في التقييم الذي يتم إجراؤه لتحديد ما إذا كان سيتم شراء الأصل ذي الصلة.

عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات منخفضة القيمة

تطبق الشركة إعفاء الاعتراف بعقود التأجير قصيرة الأجل على عقود التأجير قصيرة الأجل (أي عقود التأجير التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل من تاريخ البدء ولا تحتوي على خيار شراء). كما تطبق إعفاء الاعتراف بتأجير الموجودات منخفضة القيمة على عقود التأجير التي تعتبر منخفضة القيمة (أي، أقل من 1,000 دينار كويتي). يتم الاعتراف بمدفوعات التأجير الناتجة من عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات منخفضة القيمة كمصروفات على أساس القسط الثابت على مدى فترة التأجير. كما في تاريخ بيان المركز المالي، لا يوجد لدى الشركة أي عقود إيجار مُصنفة كعقود إيجار قصيرة الأجل أو عقود إيجار للموجودات منخفضة القيمة.

هـ) الأدوات المالية

يتم الاعتراف مبدئياً بالموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي تصبح فيه الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية لهذه الأدوات.

يتم الاعتراف مبدئياً بالموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، مع تسجيل تكاليف المعاملة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل. ويتم الاعتراف مبدئياً بالموجودات والمطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر زائداً أية تكاليف معاملات متعلقة مباشرة بحيازتها أو إصدارها.

التصنيف والقياس

يتم قياس الموجودات المالية بناء على نموذج الأعمال لإدارة الموجودات والشروط التعاقدية للأصل إما:

- الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة؛
- الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛
- الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسارة.

كما في تاريخ بيان المركز المالي، لا يوجد لدى الشركة أي موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة في حال كانت تستوفي كلا الشرطين التاليين ولم تصنف بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتمثل الهدف منه في الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- يترتب على بنودها التعاقدية في تواريخ محددة تدفقات نقدية تمثل فقط مدفوعات أصل القرض والربح على مبلغ أصل القرض القائم.



تقييم نموذج الأعمال

تحدد الشركة نموذج أعمالها عند المستوى الذي يعكس على النحو الأفضل كيفية إدارتها لمجموعات الموجودات المالية لتحقيق أهداف نشاطها. ولا يتم تقييم نموذج أعمال الشركة على أساس كل أداة على حدة وإنما يتم تقييمه على مستوى أعلى للمحافظ الاستثمارية المجمعّة ويعتمد على عدد من العوامل القابلة للقياس.

تتضمن المعلومات المأخوذة في الاعتبار ما يلي:

- السياسات والأهداف المقررة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات في الممارسة العملية؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال المذكور) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛ و
- تكرار وحجم وتوقيت المبيعات في الفترات السابقة، وأسباب تلك المبيعات، وتوقعاته بشأن نشاط المبيعات المستقبلية.

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المتوقعة بصورة معقولة دون وضع نموذج "السيناريو الأسوأ" أو "سيناريو حالات الضغط" في الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد التحقق المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للشركة، لن تغير الشركة من تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، ولكنه سيترج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحدثة أو المشتراة مؤخرًا في الفترات اللاحقة.

تقييم إذا ما كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط مدفوعات أصل المبلغ والفائدة (اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط)

لأغراض هذا التقييم، يُعرّف "أصل المبلغ" بأنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي. يعرف الربح بأنه المقابل نظير القيمة الزمنية للمال ونظير مخاطر الائتمان المرتبطة بأصل المبلغ القائم خلال فترة معينة ومقابل مخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى، وكذلك، هامش الربح.

عند تقييم إذا ما كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط مدفوعات أصل المبلغ والربح، تأخذ الشركة في الاعتبار البنود التعاقدية للأداة ويشمل هذا التقييم إذا ما كان الأصل المالي يحتوي على بند تعاقدي من شأنه تغيير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية بحيث أنه قد لا يستوفي هذا الشرط. وعند إجراء هذا التقييم، تأخذ الشركة في الاعتبار:

- الأحداث الطارئة التي يمكن أن تغير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية؛
- البنود التي قد تعدل معدل الكوبون التعاقدية بما في ذلك خصائص المعدل المتغيرة؛
- خصائص الدفعات مقدّمًا وتمديدًا؛ و
- البنود التي تقيد مطالبة الشركة بالتدفقات النقدية من الموجودات المحددة (مثل عدم حق الرجوع).

يستوفي خيار الدفع المقدم معايير مدفوعات المبلغ الأصلي والربح فقط إذا كان المبلغ المدفوع مقدّمًا يمثل المبالغ غير المدفوعة من المبلغ الأصلي والربح على المبلغ القائم منه، والذي قد يشمل عوضًا إضافيًا معقولًا مقابل الإنهاء المبكر للعقد. إضافة إلى ذلك، بالنسبة للأصل المالي الذي تم اقتناؤه بخصم أو علاوة على المبلغ الاسمي التعاقدية، فإنه يتم التعامل مع الخيار الذي يسمح أو يتطلب سداد المبلغ الذي يمثل المبلغ الاسمي التعاقدية والربح المستحق (لكنه غير مدفوع) مقدّمًا (والذي قد يشمل كذلك عوضًا إضافيًا معقولًا مقابل الإنهاء المبكر للعقد) بأنه يستوفي المعايير، إذا كانت القيمة العادلة لميزة الدفع مقدّمًا ليست جوهرية عند الاعتراف المبدئي.

إن الموجودات المالية تتضمن المدينين التجاريين والأرصدة المدينة الأخرى والنقد والنقد المعادل.



المدينون التجاريون

يتم الاعتراف بالمدينين التجاريين الناتجة عن أنشطة الشركة بالتكلفة المطفأة، حيث أن تلك الأرصدة محتفظ بها لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية ومن المتوقع أن تؤدي إلى تدفقات نقدية تمثل مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط.

سوف يكون القياس اللاحق للمدينين التجاريين بالمبالغ الأصلية المتعاقد عليها غير المخصومة ناقصاً أي خسائر انتمان متوقعة. يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر ناتجة عن الاستبعاد في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

النقد والنقد المعادل

لغرض بيان التدفقات النقدية، يتكون النقد والنقد المعادل من النقد في الصندوق، الأرصدة لدى البنوك.

إعادة تصنيف الموجودات المالية

لا تقوم الشركة بإعادة تصنيف موجوداتها المالية بعد الاعتراف المبدئي بها إلا في الظروف الاستثنائية التي تقوم فيها الشركة بشراء أو بيع أو إنهاء أنشطة أحد أقسام الأعمال.

المطلوبات المالية

يتم قيد كافة المطلوبات المالية مبدئياً في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي تصبح فيه الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتم الاعتراف بالمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف المعاملات المتعلقة بها مباشرة. لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم قياس هذه المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي. لا يوجد لدى الشركة أي مطلوبات مالية مشتقة.

إن المطلوبات المالية لدى الشركة تشمل مطلوبات التأجير والدائنين التجاريين والأرصدة الدائنة الأخرى.

دائنون تجاريون وأرصدة دائنة أخرى

يتم تسجيل الدائنين التجاريين والأرصدة الدائنة الأخرى بالمبالغ التي يتوجب دفعها في المستقبل لقاء خدمات مقدمة، سواء صدرت بها فواتير من قبل المورد أم لا.

الاستبعاد

الموجودات المالية

تستبعد الشركة الأصل المالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية الناتجة من الأصل المالي أو عندما تقوم الشركة بنقل الحقوق لاستلام التدفقات النقدية التعاقدية على الأصل المالي في معاملة تنتقل فيها لاحقاً كافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي أو إما لا تقوم فيها الشركة بنقل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الملكية لاحقاً ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي.

المطلوبات المالية

تستبعد الشركة الالتزام المالي عند الوفاء بالتزاماتها التعاقدية أو إلغاؤها أو انتهاءها. تستبعد الشركة كذلك الالتزام المالي عند تعديل شروطه وعندما تكون التدفقات النقدية للالتزام المعدل مختلفة بشكل جوهري، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالالتزام مالي جديد بالقيمة العادلة استناداً إلى الشروط المعدلة.

عند استبعاد الالتزام المالي، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية المطفأة والمقابل المادي المدفوع (بما في ذلك أي موجودات غير نقدية منقولة أو مطلوبات مكتوبة) ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.



المقاصة

تتم المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية ويتم عرض صافي المبالغ في بيان المركز المالي فقط عندما يكون لدى الشركة حق قانوني ملزم بإجراء المقاصة بين المبالغ، ويكون لديها النية إما للتسوية على أساس الصافي أو بيع الموجودات وتسوية المطلوبات في آن واحد.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

قامت الشركة بتطبيق منهجية عامة بموجب المعيار الدولي للقرارير المالية 9 لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة من الموجودات المالية. بموجب المنهجية العامة، يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة في ثلاث مراحل:

المرحلة 1: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهراً
بالنسبة للانكشافات التي لا ترتبط بزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، يتم تسجيل جزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة المالية والمرتبطة باحتمالية وقوع أحداث تعثر خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية.

المرحلة 2: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة – دون التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية
بالنسبة للانكشافات التي ترتبط بزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولكن دون التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية، يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة المالية.

المرحلة 3: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة – في حالة التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية
يتم تقييم الموجودات المالية كمنخفضة في القيمة ائتمانياً في حالة وقوع حدث أو أكثر ذي تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية للأصل. يتم تسجيل العمر الإنتاجي لخسائر الائتمان المتوقعة من الموجودات المالية المنخفضة ائتمانياً. يعتبر الأصل المالي "منخفض ائتمانياً" في حالة وقوع حدث واحد أو أكثر ذي تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية للأصل المالي.

تشتمل الأدلة على الانخفاض في القيمة الائتمانية للأصل المالي على البيانات الملحوظة التالية:

- مواجهة المقترض أو جهة الإصدار لصعوبة مالية جوهرية؛
- مخالفة بنود العقد مثل وقوع أحداث العجز أو التأخر في السداد؛
- قيام الشركة بإعادة هيكله القروض والسلفيات في ضوء شروط لم تأخذها الشركة في اعتبارها في حالات مخالفة لذلك؛
- احتمالية تعرض المقترض للإفلاس أو ترتيبات إعادة تنظيم مالي أخرى؛
- غياب سوق نشط للورقة المالية نظراً لصعوبات مالية.

تأخذ الشركة في اعتبارها المتغيرات الاقتصادية الرئيسية المتوقع أن يكون لها تأثير على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لغرض إدراج المعلومات المستقبلية ضمن نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. وتعكس تلك المتغيرات بصورة أساسية التقديرات المعقولة والمؤيدة لظروف الاقتصاد الكلي في المستقبل. وتقوم الإدارة بمراجعة الافتراضات والتقديرات على أساس منتظم.

لا تعترف الشركة بخسائر الائتمان المتوقعة على الأرصدة المدينة الأخرى حيث أنها تعتبر منخفضة المخاطر ولا تتوقع الشركة أي خسائر ائتمان جوهرية من تلك الأدوات.

(9) مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يستحق جميع الموظفين مكافأة نهاية خدمة وفقاً لنصوص قانون العمل الكويتي على أساس مدة الخدمة وآخر راتب والعلوات المدفوعة الأخرى.



إن حقوق التقاعد والحقوق الاجتماعية الأخرى الخاصة بالموظفين الكويتيين يتم تغطيتها حسب أنظمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والتي يتم بموجبها تحصيل اشتراكات شهرية من الشركة والعاملين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الرواتب. يتم تحميل حصة الشركة من المساهمات في هذا النظام، وهو نظام تقاعدي ذو مساهمات محددة، كمصروفات في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر في السنة التي تتعلق بها.

(ز) المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص في حال كان على الشركة، نتيجة لحدث ماضي، التزامات قانونية حالية أو استدلالية يمكن تقديرها بشكل موثوق فيه ويكون من المحتمل أن يتطلب تسوية هذا الالتزام تدفق منافع اقتصادية خارج الشركة. إذا كان التأثير مادياً، يتم تحديد المخصصات بخضم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بمعدل يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر المحددة للأصل.

(ح) تحقق الإيرادات

رسوم الخدمة

يتم تحقق الرسوم المتعلقة باستخدام نظام Ci-Net (رسوم الخدمة) إلى الحد الذي تنتقل فيه السيطرة على الخدمات إلى العميل. يتم قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المادي المستلم أو المستحق، مع استبعاد الخصومات والتخفيضات المطلوبة لتسوية الالتزام ويكون من الممكن عمل تقدير موثوق لمبلغ الالتزام.

تقوم الشركة بتقييم ترتيبات إيراداتها على أساس معايير محددة لتحديد ما إذا كانت تعمل كطرف رئيسي أو وكيل. وقد استنتجت الشركة إلى أنها تعمل كطرف رئيسي في جميع ترتيبات إيراداتها لأنها تسيطر عادة على الخدمات قبل تحويلها إلى العميل.

إيرادات مرابحة

يتم تسجيل إيرادات المرابحة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر على أساس الوقت المناسب باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي.

(ط) المنح الحكومية

يتم تسجيل المنح الحكومية التي تعوض الشركة عن النفقات المتكبدة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر على أساس منهجي في الفترات التي يتم فيها الاعتراف بالمصروفات، ما لم يتم استيفاء شروط تلقي المنحة بعد الاعتراف بالمصروفات ذات الصلة. وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالمنحة عندما تصبح مستحقة القبض.

(ي) المعاملات بالعملة الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية بالدينار الكويتي حسب أسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملات. يتم ترجمة جميع الموجودات والمطلوبات النقدية المقومة بالعملة الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي. يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات غير النقدية المقومة بالعملة الأجنبية والتي يتم إدراجها بالتكلفة التاريخية، وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم تسجيل الفروق الناتجة عن الأرباح أو الخسائر من ترجمة العملات الأجنبية في بيان الأرباح أو الخسائر وبيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

(ك) حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة

على الشركة أن تساهم في مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وتدفع الزكاة وفقاً للقانون. يتم إدراج حصة الشركة الخاصة بمؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة كمصروف في الفترة التي يطلب من الشركة فيها المساهمة وفقاً للقانون.



4. معدات وأعمال قيد الإنجاز

التكلفة	أجهزة كمبيوتر دينار كويتي	أثاث ومعدات دينار كويتي	أعمال قيد الإنجاز دينار كويتي	الإجمالي دينار كويتي
الرصيد في 1 أكتوبر 2019	538,662	77,079	34,870	650,611
إضافات	19,851	9,422	254,659	283,932
تحويلات من أعمال قيد الإنجاز المحول إلى موجودات غير ملموسة (إيضاح 5)	17,152	-	(17,152)	-
الشطب	-	-	(468)	(468)
الرصيد في 30 سبتمبر 2020	575,665	86,500	271,909	934,074
إضافات	312,609	5,828	64,690	383,127
تحويلات من أعمال قيد الإنجاز المحول إلى موجودات غير ملموسة (إيضاح 5)	140,799	1,518	(142,317)	-
الاستبعادات	-	-	(111,972)	(111,972)
الرصيد في 30 سبتمبر 2021	1,029,073	93,055	82,310	1,204,438
الاستهلاك المتراكم				
الرصيد في 1 أكتوبر 2019	512,947	61,723	-	574,670
المحمل للسنة	24,934	5,389	-	30,323
الرصيد في 30 سبتمبر 2020	537,881	67,112	-	604,993
المحمل للسنة	42,167	6,729	-	48,896
المتعلق بالاستبعادات	-	(753)	-	(753)
الرصيد في 30 سبتمبر 2021	580,048	73,088	-	653,136
القيمة الدفترية				
في 30 سبتمبر 2020	37,784	19,388	271,909	329,081
في 30 سبتمبر 2021	449,025	19,967	82,310	551,302

5. موجودات غير ملموسة

التكلفة	2021 دينار كويتي	2020 دينار كويتي
الرصيد في 1 أكتوبر	1,893,725	1,831,857
إضافات	393,639	61,400
المحول من أعمال قيد الإنجاز (إيضاح 4)	111,972	468
الرصيد في 30 سبتمبر	2,399,336	1,893,725
الإطفاء المتراكم		
الرصيد في 1 أكتوبر	1,794,003	1,722,531
المحمل للسنة	146,063	71,472
الرصيد في 30 سبتمبر	1,940,066	1,794,003
القيمة الدفترية	459,270	99,722



6. عقود التأجير

فيما يلي أدناه القيم الدفترية لحق استخدام الموجودات ومطلوبات التأجير والحركات خلال السنة:

حق استخدام الموجودات		
2020	2021	
دينار كويتي	دينار كويتي	
195,859	97,929	كما في 1 أكتوبر
-	188,270	إضافات خلال السنة
(97,930)	(95,400)	استهلاك حق استخدام الموجودات
97,929	190,799	كما في 30 سبتمبر

مطلوبات التأجير		
2020	2021	
دينار كويتي	دينار كويتي	
195,859	91,842	كما في 1 أكتوبر
-	188,270	إضافات خلال السنة
6,743	10,301	تكلفة التمويل على مطلوبات التأجير
(102,240)	(93,720)	سداد مطلوبات التأجير
(8,520)	-	امتيازات الإيجار
91,842	196,693	كما في 30 سبتمبر

خصمت الشركة التزامات الإيجار المستقبلية باستخدام معدل الاقتراض الإضافي الذي تم تحديده بنسبة 4.5% (30 سبتمبر 2020: 5.0%) في تاريخ بيان المركز المالي.

فيما يلي الجزء المتداول وغير المتداول من مطلوبات التأجير:

2020	2021	
دينار كويتي	دينار كويتي	
-	100,546	الجزء غير المتداول
91,842	96,147	الجزء المتداول
91,842	196,693	

فيما يلي المبالغ المعترف بها في الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر:

2020	2021	
دينار كويتي	دينار كويتي	
(97,930)	(95,400)	استهلاك حق استخدام الموجودات
(6,743)	(10,301)	تكلفة التمويل على مطلوبات التأجير
8,520	-	امتيازات الإيجار المدرجة في الدخل الآخر

لم تعترف الشركة بمصروفات الإيجار من عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للموجودات منخفضة القيمة خلال العام.



7. مدينون تجاريون وأرصدة مدينة

2020	2021	
دينار كويتي	دينار كويتي	
370,095	459,413	مدينون تجاريون
(30,000)	(20,000)	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
340,095	439,413	
235,339	208,683	ربح مستحق من إيداعات مرابحة
63,256	71,693	مدفوعات مقدما وأرصدة مدينة أخرى
638,690	719,789	

يبلغ متوسط فترة الائتمان لتقديم الخدمات 15 يوماً. لا يتم تحميل أي ربح على أرصدة المدينين التجاريين متأخرة السداد.

نبين أدناه الحركة في مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للمدينين التجاريين:

2020	2021	
دينار كويتي	دينار كويتي	
30,000	30,000	كما في 1 أكتوبر
-	(10,000)	رد مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
30,000	20,000	كما في 30 سبتمبر

تم الإفصاح عن المعلومات حول التعرضات الائتمانية في إيضاح 14.

إن كافة المدينين التجاريين مقومة بالدينار الكويتي وموجودة في دولة الكويت.

8. النقد والأرصدة لدى البنوك

2020	2021	
دينار كويتي	دينار كويتي	
65	262	النقد في الصندوق
246,805	358,410	أرصدة لدى البنوك
13,700,000	14,600,000	إيداعات مرابحة لدى بنوك إسلامية
13,946,870	14,958,672	نقد وأرصدة لدى البنوك
(1,225)	(4,975)	أرصدة مقيدة لدى بنك بوبيان
(8,500,000)	(14,600,000)	إيداعات مرابحة ذات فترات استحقاق أصلية أكثر من ثلاثة أشهر
5,445,645	353,697	النقد والنقد المعادل في التدفقات النقدية

تحمل إيداعات المرابحة لدى البنوك الإسلامية معدل ربح يتراوح من 1.750% إلى 2.326% (30 سبتمبر 2020: من 1.325% إلى 3.500%) سنوياً.

9. حقوق الملكية

رأس المال

يتكون رأسمال الشركة المصرح به والمصدر والمدفوع من 22,800,000 سهم بقيمة 100 فلس لكل سهم (2020: 22,800,000 سهم بقيمة 100 فلس لكل سهم) مدفوع نقداً بالكامل.



اقترح مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 29 يناير 2020 زيادة رأس مال الشركة من 2,280,000 دينار كويتي إلى 25,000,000 وقد تم اعتماد الاقتراح خلال اجتماع الجمعية العامة السنوية المنعقد في 19 فبراير 2020. وتعمل الشركة حالياً على تنفيذ الطريقة الملائمة لإصدار رأس المال المصرح به.

احتياطي إجباري

وفقاً لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية والنظام الأساسي للشركة، وتعديلاته، يتعين تحويل 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والذكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الإجباري حتى يصل الاحتياطي إلى 50% من رأس مال الشركة المدفوع على الأقل.

إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا بالمبلغ الذي يزيد عن 50% من رأس المال أو لضمان توزيع أرباح تصل إلى 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح بمثل هذه التوزيعات.

توقفت الشركة عن تحويل أرباحها إلى الاحتياطي الإجباري حيث إن الاحتياطي بلغ 50% من رأس المال المدفوع.

احتياطي اختياري

وفقاً لمتطلبات النظام الأساسي للشركة، يتم تحويل 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والذكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى حساب الاحتياطي الاختياري. ويمكن إيقاف هذا التحويل السنوي بقرار من المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي وبناء على توصية من مجلس الإدارة. لا توجد قيود على توزيع هذا الاحتياطي.

10. مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

2020	2021	
دينار كويتي	دينار كويتي	
172,088	204,824	كما في 1 أكتوبر
45,538	71,907	المخصص خلال السنة
(12,802)	(32,071)	المدفوعات خلال السنة
<u>204,824</u>	<u>244,660</u>	كما في 30 سبتمبر

11. دائنون تجاريون وأرصدة دائنة أخرى

2020	2021	
دينار كويتي	دينار كويتي	
78,959	164,773	دائنون تجاريون
273,249	426,931	مستحقات ومخصصات
3,601	57,629	إيرادات مؤجلة
<u>355,809</u>	<u>649,333</u>	



إن القيم الدفترية لبند دائنون تجاريون وأرصدة دائنة أخرى لدى الشركة مقوم بالعملات التالية:

2020	2021	
دينار كويتي	دينار كويتي	
342,853	636,393	دينار كويتي
8,600	8,468	دولار أمريكي
4,356	4,472	جنية إسترليني
<u>355,809</u>	<u>649,333</u>	

12. الأرصدة والمعاملات مع الأطراف ذات الصلة

يتم اعتبار الأطراف أطرافاً ذات صلة عندما يكون للطرف القدرة، بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال وسيط أو أكثر، على السيطرة على الطرف الآخر أو يمكنه ممارسة تأثير هام عليه عند اتخاذ قرارات مالية وتشغيلية. يشمل هذا التعريف العلاقات التي تشتمل على السيطرة العامة والسيطرة المشتركة.

تتضمن الأطراف ذات الصلة بشكل رئيسي المساهمين الرئيسيين بالشركة وأعضاء مجلس إدارتها وأفراد الإدارة العليا والشركات التي يكون لهم سيطرة أو سيطرة مشتركة عليها ويمكنهم ممارسة تأثير هام عليها.

فيما يلي المعاملات والأرصدة الهامة لدى الأطراف ذات الصلة:

2020	2021	
دينار كويتي	دينار كويتي	
		المعاملات مع الطرف ذي الصلة
		معاملات مع مساهمي الشركة
1,864,701	2,557,921	رسوم خدمات
275,171	102,494	إيرادات مرابحة
		مكافآت الإدارة العليا
272,655	307,651	رواتب ومزايا قصيرة الأجل
12,901	19,829	مكافأة نهاية الخدمة
105,000	49,000	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
		أرصدة لدى الأطراف ذات الصلة
		أرصدة لدى مساهمي الشركة
259,370	384,443	مدينون تجاريون
177,532	42,554	ربح مستحق من إيداعات مرابحة
11,300,000	3,600,000	إيداعات مرابحة
245,123	347,118	أرصدة لدى البنوك
-	57,629	إيرادات مؤجلة



13. اجتماع الجمعية العمومية السنوية

في اجتماع الجمعية العمومية السنوية المنعقد في 12 أغسطس 2021، وافق المساهمون على توصيات مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بقيمة 10 فلس للسهم (2019: 10 فلس للسهم) بمبلغ 228,000 دينار كويتي (2019: 228,000 دينار كويتي) للسنة المنتهية في 2020 إلى المساهمين المسجلين في سجل المساهمين كما في تاريخ الجمعية العمومية السنوية.

كما وافقت الجمعية العمومية السنوية للمساهمين على البيانات المالية السنوية المدققة للشركة للسنة المنتهية في 30 سبتمبر 2020.

14. إدارة المخاطر المالية

نظرة عامة

نتيجة لاستخدام الأدوات المالية تتعرض الشركة للمخاطر التالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق

يبين هذا الإيضاح المعلومات حول تعرض الشركة لكل من المخاطر أعلاه، كما يوضح أهداف الشركة وسياساتها وأنشطتها نحو قياس تلك المخاطر وإدارتها.

الإطار العام لإدارة المخاطر

تتولى الإدارة المسؤولية الكاملة لإعداد ومراقبة إطار عمل إدارة المخاطر لدى الشركة. تقوم الإدارة بتحديد وتقييم المخاطر المالية التي تواجه الشركة. تحدد الشركة حدود المخاطر والضوابط المناسبة لمراقبة المخاطر والالتزام بتلك الحدود. يقوم مجلس إدارة الشركة بتقديم المبادئ اللازمة لإدارة المخاطر الشاملة وكذلك السياسات التي تتناول بنود معينة مثل مخاطر صرف العملات الأجنبية، ومخاطر معدلات الربح، ومخاطر الائتمان.

أ) مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية للشركة في حال عجز العميل أو الطرف المقابل في الأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية وتنشأ بشكل أساسي من الأرصدة لدى البنوك وإيداعات المراجعة والمدنيين التجاريين والأرصدة المدينة الأخرى.

إن القيمة الدفترية للموجودات المالية تمثل الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان. بتاريخ بيان المركز المالي، كان الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان كما يلي:

2020	2021	
دينار كويتي	دينار كويتي	
246,805	358,410	أرصدة لدى البنوك
13,700,000	14,600,000	إيداعات مرابحة
340,095	439,413	مدنيون تجاريون
13,632	8,520	تأمينات مستردة
235,340	208,683	ربح مستحق من إيداعات مرابحة
<u>14,535,872</u>	<u>15,615,026</u>	



النقد والأرصدة لدى البنوك

إن مخاطر الائتمان الناتجة من الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية محدودة حيث إن الأطراف المقابلة تمثل مؤسسات مالية حسنة السمعة ذات تصنيفات ائتمانية ملائمة محددة من قبل وكالات التصنيف الائتمان العالمية. إضافة إلى ذلك، فإن أصل الودائع في البنوك المحلية (بما في ذلك إيداعات المراجعة والحسابات الجارية) مضمونة من بنك الكويت المركزي طبقاً للقانون رقم 30 لسنة 2008 بشأن ضمان الودائع لدى البنوك المحلية في دولة الكويت والذي أصبح سارياً اعتباراً من 3 نوفمبر 2008. وبالتالي، فقد قدرت الشركة أن خسائر الائتمان المتوقعة على ودائع الشركة تعتبر غير مادية بالنسبة للبيانات المالية للشركة ككل.

مدينون تجاريون

إن تعرض الشركة لمخاطر الائتمان يتأثر بصورة رئيسية بالسمات الفردية لكل عميل. تقلل الشركة من تعرضها لمخاطر الائتمان من الذمم التجارية المدينة من خلال تحديد فترة سداد بحد أقصى 15 يوماً لعملائها. تتم مراقبة الذمم المدينة للعملاء بشكل منتظم. لا تحتفظ الشركة بضمانات مقابل أرصدة الذمم المدينة.

يقدم الجدول التالي معلومات حول التعرض لمخاطر الائتمان وخسارة الائتمان المتوقعة على الذمم المدينة التجارية:

كما في سبتمبر 2021					
الإجمالي دينار كويتي	<360 يوماً دينار كويتي	150-360 يوماً دينار كويتي	149-31 يوماً دينار كويتي	>30-0 يوماً دينار كويتي	
4.35%	100.00%	63.76%	1.01%	1.69%	معدل خسارة الائتمان المتوقعة
459,413	9,000	7,279	165,192	277,942	إجمالي القيمة الدفترية عند التعثر
20,000	9,000	4,641	1,670	4,689	خسارة الائتمان المتوقعة
كما في سبتمبر 2020					
الإجمالي دينار كويتي	<360 يوماً دينار كويتي	150-360 يوماً دينار كويتي	149-31 يوماً دينار كويتي	>30-0 يوماً دينار كويتي	
8.11%	100.00%	100.00%	11.69%	0.12%	معدل خسارة الائتمان المتوقعة
370,095	2,491	6,034	181,996	179,574	إجمالي القيمة الدفترية عند التعثر
30,000	2,491	6,034	21,268	207	خسارة الائتمان المتوقعة

(ب) مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في مواجهة الشركة لصعوبة في الوفاء بالتزاماتها المرتبطة بالمطلوبات المالية التي يتم سدادها من خلال تسليم النقد أو أصل مالي آخر. تتمثل منهجية الشركة في إدارة السيولة في التأكد، قدر الإمكان، من توافر السيولة الكافية لديها للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها، في الظروف العادية والظروف الصعبة، وذلك دون تكبد خسائر غير معقولة أو التعرض لمخاطر المساس بسمعة الشركة.

تدير الشركة مخاطر السيولة من خلال الاحتفاظ باحتياطيات نقدية كافية، خطوط تمويل ومن خلال المراقبة المستمرة للتدفقات النقدية المتوقعة والفعلية ومطابقة قوائم استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية. تحتفظ الشركة بقدر كاف من النقد والنقد المعادل.



يلخص الجدول أدناه استحقاقات المطلوبات المالية للشركة بناءً على المدفوعات التعاقدية غير المخصصة:

	أقل من 3 شهور	من 3 إلى 12 شهراً	من 1 إلى 5 سنوات	الإجمالي
في 30 سبتمبر 2021	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
مطلوبات التأجير	25,560	76,680	102,240	204,480
الدائنون والمستحقات	314,235	-	-	314,235
إجمالي المطلوبات	339,795	76,680	102,240	518,715
	أقل من 3 شهور	من 3 إلى 12 شهراً	من 1 إلى 5 سنوات	الإجمالي
في 30 سبتمبر 2020	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
مطلوبات التأجير	25,560	76,680	-	102,240
الدائنون والمستحقات	199,537	-	-	199,537
إجمالي المطلوبات	225,097	76,680	-	301,777

* باستثناء الدخل المؤجل والمخصصات

(ج) مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في احتمال تأثير التقلبات التي تحدث في أسعار السوق مثل معدلات الصرف الأجنبي ومعدلات الربح وأسعار الأسهم على إيرادات الشركة أو قيمة ممتلكاتها من الأدوات المالية. إن الهدف من عملية إدارة مخاطر السوق هو إدارة التعرضات لمخاطر السوق وضبطها في إطار حدود مقبولة، مع الأخذ في الاعتبار الوصول إلى الحد الأقصى من العوائد.

(i) مخاطر العملة

إن مخاطر العملة هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية للشركة نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

تنشأ مخاطر صرف العملات الأجنبية للشركة من الدائنين التجاريين والأرصدة الدائنة الأخرى المقومة بعملات أجنبية. كما في 30 سبتمبر 2021، بلغ تعرض الشركة الرئيسي لمخاطر العملة من الدولار الأمريكي والجنية الإسترليني 12,940 دينار كويتي (2020: 12,956 دينار كويتي). تدير الشركة هذا النوع من المخاطر بوضع حدود للتعرض للعملات والتعامل بالعملات الرئيسية مع أطراف ذات سمعة حسنة.

تحليل الحساسية

في 30 سبتمبر 2021، إذا زاد أو انخفض سعر الدينار الكويتي بواقع 5% مقابل الدولار الأمريكي والجنية الإسترليني، لن يكون لذلك تأثير كبير على ربح الشركة للسنة.

(ii) مخاطر معدلات الربح

إن مخاطر معدلات الربح هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية للشركة نتيجة للتغيرات في معدلات الربح بالسوق.

كما في تاريخ بيان المركز المالي، لا تتعرض الشركة بشكل كبير لأي مخاطر تقلبات في معدلات الربح حيث إن إيداعات المرابحة تحمل معدل ربح ثابت.



(iii) مخاطر أسعار الأسهم

تتمثل في مخاطر تذبذب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق سواء نتجت هذه التغيرات عن عوامل معينة مرتبطة بالأداة المالية أو بالجهة المصدرة أو العوامل التي تؤثر على جميع الأدوات المتداولة في السوق.

لا تتعرض الشركة لمخاطر أسعار الأسهم حيث لا يوجد لديها أي أدوات حقوق ملكية.

(iv) مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة الناتجة عن إخفاق النظام أو الخطأ البشري أو الغش والاحتيال أو الأحداث الخارجية. عندما تخفق الرقابة في أداءها يمكن أن تتسبب المخاطر التشغيلية في الإضرار بالسمعة ويكون لها آثار قانونية أو تنظيمية أو قد تؤدي إلى خسارة مالية. لا تستطيع الشركة أن تتوقع التخلص من جميع المخاطر التشغيلية إلا أنه يمكن للشركة إدارة المخاطر من خلال إطار عمل الرقابة ومن خلال مراقبة المخاطر المحتملة والاستجابة لها. تشمل الأدوات الرقابية الفصل بين المهام بشكل فعال وإجراءات صلاحية الدخول والتصريح والتسوية وتوعية الموظفين وعملية التقييم.

15. إدارة مخاطر رأس المال

أهداف الشركة من إدارة رأس المال هي الحفاظ على قدرة الشركة على الاستمرار في مزاولة نشاطها لتحقيق عوائد للمساهمين. يتم التركيز بصفة عامة عند إدارة رأس المال على إدارة الموجودات ذات السيولة الزائدة للوفاء بالتزامات الشركة الحالية وتوفير عوائد للمساهمين.

لا تخضع الشركة إلى متطلبات رأسمالية مفروضة من جهات خارجية، باستثناء متطلبات قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية.

16. القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة تمثل السعر المستلم مقابل بيع أصل معين أو المبلغ المدفوع نظير تحويل التزام معين في إطار معاملة منظمة تتم بين الشركات المشاركة بالسوق وذلك في تاريخ القياس. تتألف الأدوات المالية من الموجودات المالية والمطلوبات المالية.

تستخدم الشركة التسلسل التالي لتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية حسب أسلوب التقييم:

المستوى 1: أسعار معلنة (غير معدلة) في السوق النشط لموجودات أو مطلوبات محددة.
المستوى 2: أساليب أخرى التي تكون جميع مدخلاتها لها تأثيراً ملموساً على القيمة العادلة المسجلة معروضة بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى 3: أساليب أخرى تستخدم مدخلات لها تأثيراً ملموساً على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند إلى البيانات المعروضة في السوق.

يتم تقدير القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتبقية المدرجة بالتكلفة المطفأة باستخدام أساليب تقييم تتضمن مجموعة من افتراضات البيانات التي تعتبر ملائمة حسب الظروف. إن القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية التي يتم إدراجها بالتكلفة المطفأة لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها العادلة حيث أن معظم هذه الموجودات والمطلوبات ذات فترات استحقاق قصيرة الأجل أو يتم إعادة تسعيرها مباشرة بناء على حركة السوق في معدلات الربح.



17. المطلوبات والالتزامات المحتملة

إن الشركة ملتزمة بتحمل نفقات رأسمالية بمبلغ 94,445 دينار كويتي تتعلق بشراء نظام لإدارة المستندات وتحديث البنية الأساسية وتحديث البرمجيات ونظام FireEye Tech Refresh Security والتراخيص (2020: 566,313 دينار كويتي تتعلق بشراء نظام لإدارة المستندات ونظام روبوت لفحص نماذج الموافقة، تحديثات البنية الأساسية، وتحديث البرمجيات والتراخيص، مصروفات بوابة الائتمان الإلكترونية والأثاث والمعدات).

لا توجد التزامات طارئة للسنة المنتهية في 30 سبتمبر 2021 (2020: لا شيء).

18. فيروس كوفيد-19

تم تأكيد وجود فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في أوائل عام 2020 وانتشر إلى دول مختلفة، مما تسبب في توقف الأعمال والنشاط الاقتصادي في أنحاء العالم. راقبت الإدارة عن كثب تأثير التطورات على أعمال الشركة وستواصل مراقبة ذلك وفقا لتطور الأوضاع.

كما في تاريخ بيان المركز المالي، لا يتوقع مجلس الإدارة والإدارة أن يؤدي تأثير كوفيد-19 إلى عدم اليقين المادي في أعمال الشركة.

19. الالتزام بالشرعية

لا توجد مخالفات لأحكام الشريعة الإسلامية، وفقا لما قرره مكتب التدقيق الشرعي الخارجي للشركة.

20. أحداث لاحقة

في 17 نوفمبر 2021، اقترح مجلس الإدارة توزيعات أرباح نقدية بقيمة 15 فلس (2020: 10 فلس) للسهم الواحد بمبلغ 342,000 دينار كويتي للسنة المنتهية في 30 سبتمبر 2021 ويخضع ذلك لموافقة المساهمين خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوية.

التاريخ: 1443/04/18

الموافق: 2021/11/23

تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن الفترة المالية 2020/10/01-2021/09/30

المحترمين

السادة/ شركة شبكة المعلومات الائتمانية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

وفقاً للسلطات المخولة لنا من قبل أعضاء الجمعية العمومية لشركة شبكة المعلومات الائتمانية وبموجب النظام الأساسي للشركة وتعليمات الجهات الرقابية ذات الصلة فإن هيئة الرقابة الشرعية تقدم تقريرها النهائي عن الفترة 2020/10/01 – 2021/09/30 وهو يتضمن أربعة بنود على النحو الآتي:-

أولاً: أعمال هيئة الرقابة الشرعية :

قامت هيئة الرقابة الشرعية بأعمالها والتي اشتملت على فحص الهياكل الإستثمارية وصيغ العقود والمنتجات والسياسات والإجراءات، سواء بشكل مباشر أو بالتنسيق مع إدارة التدقيق الشرعي الداخلي من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها ضرورية لتزويدها بأدلة تكفي لإعطاء تأكيدات معقولة بأن الشركة لم تخالف أحكام الشريعة الإسلامية في ضوء قرارات هيئة الرقابة الشرعية والمعايير الشرعية المعتمدة للشركة وقرارات الجهات الرقابية ذات الصلة.

ثانياً: قرارات هيئة الرقابة الشرعية :

قامت هيئة الرقابة الشرعية للشركة بالرد على جميع استفسارات الشركة وأصدرت عدد (18) قراراً خلال الفترة.

ثالثاً: السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية:

قامت هيئة الرقابة الشرعية للشركة باعتماد سياسات وإجراءات لمنتجات وأنشطة الشركة بتاريخ 2021/05/26م.

رابعاً: الرأي النهائي :

في رأينا وبعد دراسة جميع الإيضاحات والتأكيدات التي حصلنا عليها فإننا نؤكد:

1. أن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمتها الشركة خلال الفترة من 2020/10/01 إلى 2021/09/30 تمت وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

والحمد لله رب العالمين ،،.

عضو هيئة الرقابة الشرعية
د. محمد علي الهدية

عضو هيئة الرقابة الشرعية
د. راشد إبراهيم الشريدة

رئيس هيئة الرقابة الشرعية
د. عبداللطيف حاجي العوضي

تقرير الحوكمة

عن السنة المالية المنتهية في 30.09.2021

أولا - المقدمة

تلتزم شركة شبكة المعلومات الائتمانية بتطبيق معايير الحوكمة المؤسسية وفق أفضل الممارسات والمعايير المعمول بها عالميا في هذا المجال , وذلك لتعزيز النزاهة والشفافية في أعمالها , والحفاظ على أمن وسرية بيانات العملاء , أعلى مستوى من السلوك الأخلاقي في كافة أعمالها وأنشطتها المنوط بها تنفيذها وفق القوانين المنظمة لذلك.

دأبت شركة شبكة المعلومات الائتمانية Ci-Net خلال تاريخها الممتد لأكثر من عشرون عاما على تطوير وتحسين أعمالها لتزويد القطاع المالي والمصرفي بخدمات ذات قيمة مضافة تساهم في سرعة إنجاز المعاملات التجارية والمالية وضمان إدارة المخاطر بكفاءة عالية , فضلا عن دعم القيمة في جميع أنشطة العمل , كما تواصل الشركة بذل كافة الجهود لتوفير خدمات ذات قيمة مضافة لأعضائها المشتركين والتي تشكل الأساس الراسخ للمعاملات بين الجهات المانحة للتسهيلات الائتمانية بكافة أشكالها وأنواعها وتوفير خدمات أكثر كفاءة للعملاء , ولذلك , فقد كان لدى مجلس الإدارة القناعة التامة والكاملة بأن تطبيق قواعد واجراءات الحوكمة بنحو سليم يؤدي إلى تحقيق توجهات بنك الكويت المركزي بهدف تحويلها إلى مركز معلومات ائتمانية متكامل ومتقدم بإعتبارها أول جهة مرخص لها من الناظم الرقابي وفقا لأحكام القانون رقم (٩) لسنة ٢٠١٩ بشأن تنظيم تبادل المعلومات الائتمانية لتقديم خدمات الإبلاغ عن الائتمان والتصنيف الائتماني في دولة الكويت .

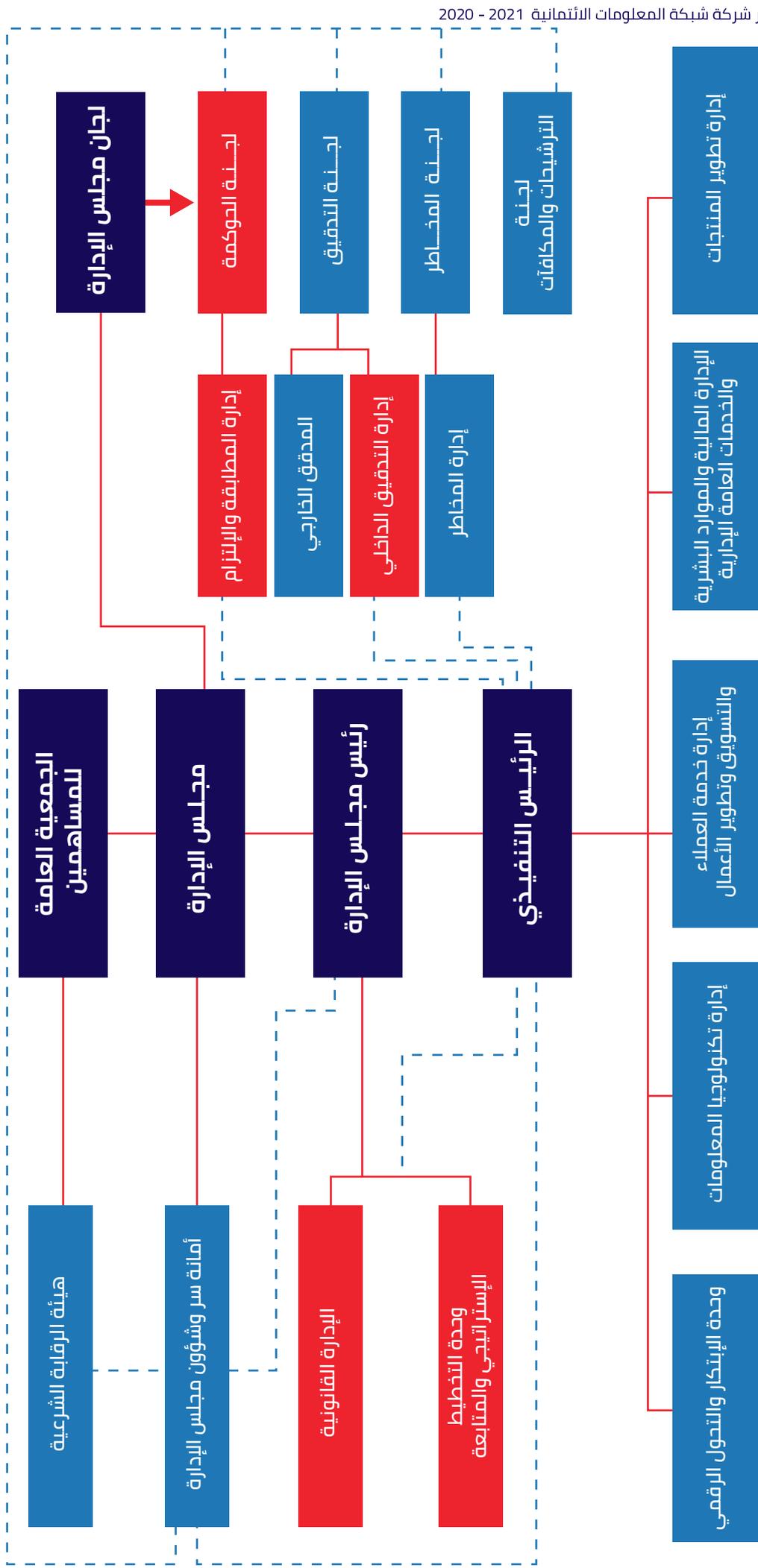
إن أحد الأهداف الإستراتيجية لشركة شبكة المعلومات الائتمانية Ci-Net هي تحقيق عناصر الحوكمة السليمة وذلك بهدف حماية حقوق المساهمين والأطراف ذات الصلة إضافة إلى تخفيف نزعة المخاطر التشغيلية وكفاءة الأداء والجودة في تقديم الخدمات ذات القيمة المضافة في صناعة الخدمات المالية , وهو الأمر الذي إرتأى معه مجلس الإدارة - وقبل صدور قرار تسجيل الشركة في سجل شركات المعلومات الائتمانية لدى بنك الكويت المركزي - بتطبيق مبادئ الحوكمة السليمة في Ci-Net وفق أفضل ممارسات الحوكمة المؤسسية ومراجعتها بصفة مستمرة بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية المتبعة وبما يتوافق مع تعليمات وضوابط بنك الكويت المركزي بشأن قواعد الحوكمة وما يتصل بذلك من إدارة حصينة للمخاطر وتطوير الأنظمة والأدوات الرقابية ذات الصلة .

إن Ci-Net تتبنى قيم عمل راسخة في جميع أنشطتها وفق رقابة صارمة على كافة عملياتها من قبل أعضاء مجلس الإدارة بغاية التوافق مع متطلبات الحوكمة الصادرة عن بنك الكويت المركزي , حيث تم تأسيس عدد من اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة (لجنة الحوكمة المؤسسية, ولجنة الترشيحات والمكافآت , ولجنة التدقيق , ولجنة المخاطر) لكي تظل الشركة قادرة على تأدية مهامها وأنشطتها الموكول اليها متابعتها وممارستها كمقدم خدمات الإبلاغ عن الائتمان والتصنيف الائتماني وفقا لأحكام القانون رقم (٩) لسنة ٢٠٢١ بشأن تنظيم تبادل المعلومات الائتمانية ولائحته التنفيذية , كما تم إصدار حزمة من سياسات وإجراءات العمل التنظيمية بما يعكس المتطلبات والضوابط المقررة الناظم الرقابي في هذا الصدد , والمتابعة الحثيثة في تحديث تلك السياسات والإجراءات وملحقاتهم بشكل دوري ومستمر ومناسب .

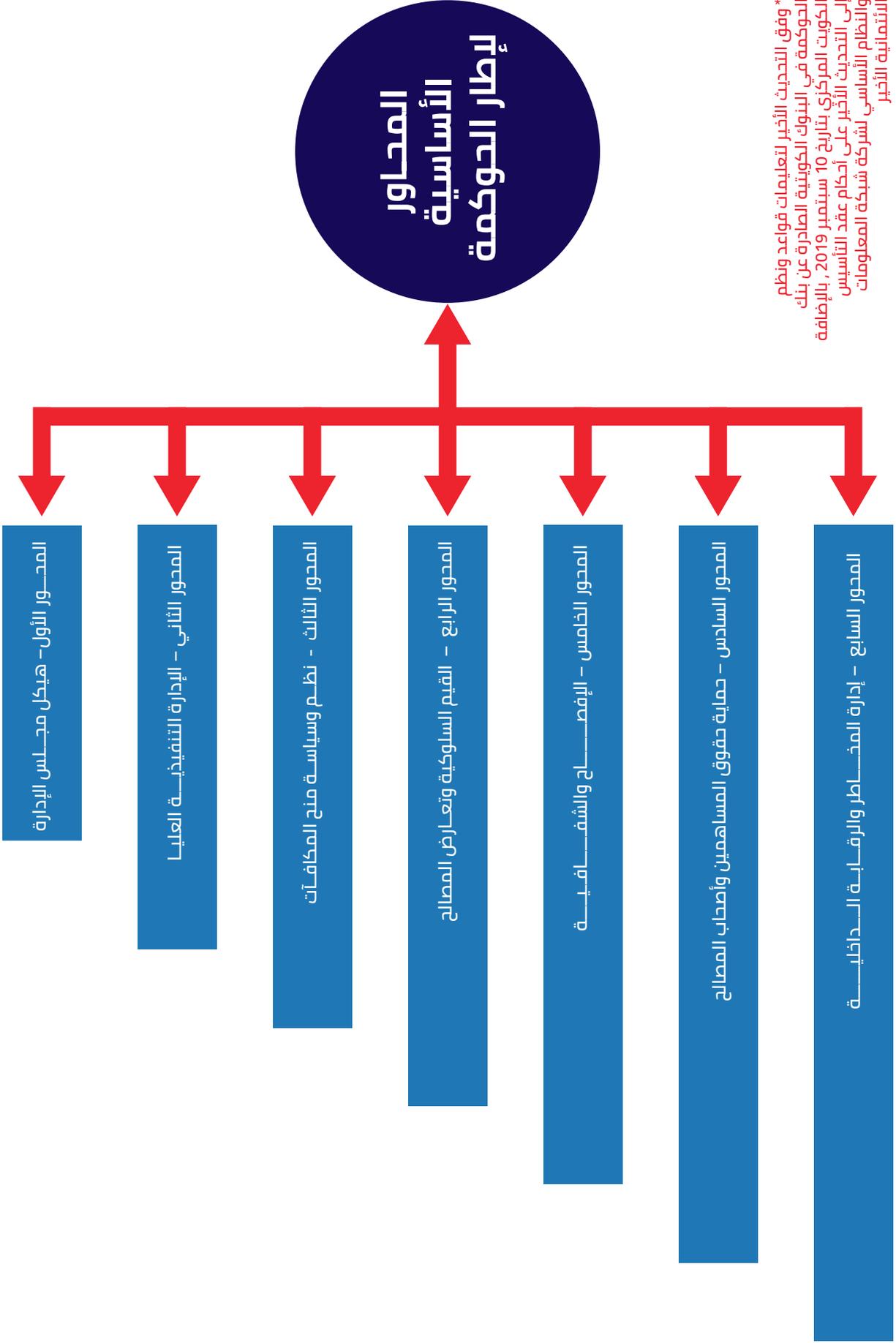
ثانيا - قائمة المساهمين الرئيسيين

م	اسم المساهم	عدد الأسهم	النسبة
1	بنك الكويت المركزي	2,800,000	12.28%
2	بنك الكويت الوطني	1,972,000	8.65%
3	البنك الأهلي المتحد	1,400,000	6.14%
4	البنك الأهلي الكويتي	1,400,000	6.14%
5	البنك التجاري الكويتي	1,400,000	6.14%
6	بنك البحرين والكويت	1,400,000	6.14%
7	بنك الخليج	1,400,000	6.14%
8	بنك الكويت الدولي	1,400,000	6.14%
9	بنك برقان	1,400,000	6.14%
10	بيت التمويل الكويتي	1,400,000	6.14%
11	شركة التسهيلات التجارية	1,400,000	6.14%
12	شركة وارد للإجارة والتمويل	1,400,000	6.14%
13	مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار	1,400,000	6.14%
14	شركة أصول للإستثمار	800,000	3.51%
15	شركة أعيان للإجارة والاستثمار	800,000	3.51%
16	شركة ياس انستولمنتس للتسهيلات الائتمانية	300,000	1.32%
17	شركة الأمانة للاستثمار	250,000	1.10%
18	شركة يوسف أحمد الغانم وأولاده	250,000	1.10%
19	بنك بوبيان	228,000	1.00%
	الإجمالي	22,800,000	100%

تشا - الهيكل التنظيمي للشركة*



ثالثاً - المحاور الأساسية لإطار الحوكمة*



* وفق التحديث الأخير لتعليمات قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 10 سبتمبر 2019، بالإضافة إلى التحديث الأخير على أحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي لشركة شبكة المعلومات الائتمانية الأخير

المحور الأول

مجلس الإدارة

أولا - تشكيل مجلس الإدارة :

- يتألف مجلس إدارة شركة شبكة المعلومات الائتمانية Ci-Net من سبعة أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة , وبموجب إجتماع الجمعية العامة العادية التي عقدت بتاريخ 12 أغسطس 2021 تم إنتخاب مجلس الإدارة من الأعضاء المساهمين بموافقة الجمعية العامة والجهات ذات الصلة .
- بموجب قرار بنك الكويت المركزي رقم (90 - ب / 439 / 2019) بشأن القواعد والضوابط الخاصة بالخبرة المطلوبة في المادة (9) من القانون رقم (9) لسنة 2019 بشأن تنظيم تبادل المعلومات الائتمانية في المرشحين لعضوية مجلس إدارة شركة شبكة المعلومات الائتمانية Ci-Net فقد قامت لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة من مجلس الإدارة بدراسة أوراق مرشحي أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين بالنيابة عنهم لشغل منصب عضوية مجلس الإدارة للدورة الجديدة (2020 - 2023) حيث تم التأكد من إستيفاء جميع المرشحين من المتطلبات الواردة بقرار بنك الكويت المركزي المشار إليه في البند السابق .
- يتسم هيكل مجلس إدارة شركة شبكة المعلومات الائتمانية Ci-Net بالخبرات المهنية والمؤهلات العلمية والعملية وذات خبرة بالقطاع المصرفي والمالي وكذلك قطاع الأعمال التجارية والتمويلية , حيث يتمتع أعضاء المجلس بخبرة واسعة ومعرفة في مجالات تكنولوجيا المعلومات , وإدارة المخاطر والأمن السيبراني , والحوكمة , والمالية , والإستراتيجيات , والرقابة والتدقيق بنوعيه (الداخلي , والخارجي) , ذلك بالإضافة إلى خبراتهم المتنوعة في بيئة الأعمال ذات الصلة بأنشطة وأغراض Ci-Net التي تقوم بتقديمها وفقا لأحكام القانون رقم (9) لسنة 2019 بشأن تنظيم تبادل المعلومات الائتمانية ولائحته التنفيذية وتعليمات بنك الكويت المركزي ومواد عقد التأسيس والنظام الأساسي لها.
- إن هيكل مجلس إدارة Ci-Net المتوازن يساهم بشكل مستمر في تطوير آليات العمل بها وذلك في ضوء توجيهات بنك الكويت المركزي الرامية إلى الإرتقاء بمنظومة العمل الائتماني في دولة الكويت وتطوير نموذج عمل Ci-Net بهدف تحويلها إلى مركز معلومات ائتمانية متكامل ومتقدم وذوقية مضافة حقيقية لقطاعات الأعمال في دولة الكويت بما فيها قطاعات الأعمال شبه الحكومية وذلك من خلال الإبتكار المستمر وتطبيق أفضل الممارسات العالمية المستخدمة في تقديم خدمات الإبلاغ عن الائتمان والتصنيف الائتماني , وإستخدام أحدث أنواع التكنولوجيا الحديثة بغاية تحقيق أعلى نسب من معدلات جودة البيانات والمعلومات والتي تنعكس علي مخرجات البيانات والمعلومات التي تظهر في التقارير الائتمانية للعملاء و المستخرجة من النظام لـ Ci-Net بما يتسق مع توقعات العملاء ومتطلباتهم وإحتياجاتهم .

ثانياً - أعضاء مجلس الإدارة :



السيد / أنور بدر محمد الغيث * رئيس مجلس الإدارة (غير تنفيذي) ممثلاً عن بنك الكويت المركزي

السيد / أنور الغيث , حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الكويت ولديه أكثر من 23 عامًا من الخبرة في القطاع الحكومي والخاص. بدأ مشواره المهني في عام 1997 كفاخص ضريبي بوزارة المالية، ثم إلتحق بعد ذلك ببيت التمويل الكويتي في عام 2001 وتدرج وظيفياً حتى تم تعيينه كرئيس لعمليات العقار المحلي، كما تم تعيينه بوظيفة مدير إدارة العمليات في عام 2005 وأخيراً تم ترقيته ليصبح رئيس العمليات في عام 2011 حتى 2014 شاملة قطاع العمليات وقطاع تكنولوجيا المعلومات وقطاع الموارد البشرية والخدمات، كما شغل وظيفة الرئيس التنفيذي بالتكليف في 2014. وفي عام 2015، تولى منصب رئيس العمليات في مؤسسة الخليج للاستثمار. وفي عام 2016، إلتحق ببنك الكويت المركزي في منصب المدير التنفيذي لقطاع التنظيم والإدارة، ثم شغل منصب المدير التنفيذي لقطاع تقنية المعلومات والأعمال المصرفية وكذلك مدير إدارة العمليات الأجنبية بالوكالة. انضم الغيث إلى بنك وربة في عام 2020 ليشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المساندة والخزانة بالتكليف. وقد إجتاز الغيث عدة برامج بنجاح منها برنامج تنمية المهارات القيادية من كلية هارفارد للأعمال في عام 2007، كما حصل على العديد من الشهادات المهنية منها شهادة المصرفي الاسلامي المعتمد من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في عام 2012، وكذلك مراقب حسابات مرخص من وزارة التجارة والصناعة في دولة الكويت .

* إنضم إلى مجلس الإدارة في تاريخ 18 أغسطس 2020



السيد / ناصر محمد يوسف القيسي *
نائب رئيس مجلس الإدارة (غير تنفيذي)
ممثلاً عن بنك برقان

السيد / ناصر القيسي حاصل على بكالوريوس إدارة أعمال من معهد الفراعنة العالي للحاسب الآلي ونظم المعلومات والإدارة في عام 2011 من جمهورية مصر العربية ، وماجستير في الدراسات الأسيوية في تخصص دراسات وبحوث الإقتصاد من جامعة الزقازيق - جمهورية مصر العربية في عام 2016 ، ولديه خبرة واسعة في المجال المصرفي والمالي حيث بدأ حياته المهنية في بنك الخليج بمنصب مدير فرع ثم التحق بعد ذلك في العمل لدى شركة الإستشارات المالية الدولية بمنصب مدير إدارة الأصول الدولية ، وأخيراً تم تعيينه رئيس مدراء الخدمات المصرفية في بنك برقان .

* إنضم إلى مجلس الإدارة في تاريخ 12 أغسطس 2021



السيد / عبدالعزيز صالح الزعابي *
عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي)
ممثلاً عن البنك التجاري الكويتي

السيد / عبدالعزيز الزعابي حاصل على بكالوريوس تمويل الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2005 ، ولديه خبرة في المجال المصرفي والمالي حيث بدأ مسيرته المهنية في القطاع المصرفي وتحديدًا البنك التجاري الكويتي منذ عام 2006 تدرجاً إلى منصب مدير إقليمي في عام 2017 ثم إلى نائب مدير قطاع الخدمات المصرفية للأفراد و أخيراً تم تعيينه بمنصب مدير عام بالوكالة قطاع الخدمات المصرفية .

* إنضم إلى مجلس الإدارة في تاريخ 12 أغسطس 2021



السيد / محمد حبيب البلوشي * **عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي)** **ممثلاً عن البنك الأهلي الكويتي**

السيد / محمد البلوشي حاصل على بكالوريوس إدارة اعمال و نظم معلومات من جامعة ولاية كاليفورنيا, فلورتون - الولايات المتحدة الامريكية , و لدية خبرة في المجال التكنولوجي, والمالي و المصرفي, حيث شغل عدة مناصب في بنك الكويت الوطني أبتداء كمبرمج و من ثم طائغ انظمة من العام 1993 الي 2005 , و من ثم أنتقل ليعمل كمدير لإدارة العمليات المركزية في مجموعة العمليات إلى أن أصبح نائب مدير عام لمجموعة العمليات و التكنولوجيا , وفي عام 2021 تم تعيينه مدير عام العمليات في البنك الأهلي الكويتي.

* إنضم إلى مجلس الإدارة في تاريخ 12 أغسطس 2021



السيد / فهد عثمان البدر * **عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي)** **ممثلاً عن بنك الكويت الدولي**

حاصل على بكالوريوس محاسبة من الأكاديمية الحديثة لعلوم الكمبيوتر و تكنولوجيا الإدارة - جمهورية مصر العربية - عام 2008 كما حصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الخليج للعلوم و التكنولوجيا - دولة الكويت - 2015 ,, ومن ثم إتحق بوظيفة الخدمات المصرفية للأفراد في بنك الأهلي المتحد عام 2003 , ثم تعين بمنصب مدير فرع الخدمات المصرفية للأفراد عام 2008 إلى 2012 , وإلتحق بمنصب مدير عمليات المصرفية لبنك بويان في عام 2015 تدرجاً إلى منصب مدير تنفيذي لمجموعة العمليات المصرفية في عام 2019 و أخيراً بمنصب مدير عام إدارة العمليات في بنك الكويت الدولي .



* السيد / خالد عبدالله عبد الرحمن العلي عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي) ممثلاً عن شركة التسهيلات التجارية

السيد / خالد عبدالله عبد الرحمن العلي - حاصل على بكالوريوس من جامعة ميامي - الولايات المتحدة الأمريكية عام 1988 - وقد التحق بالقطاع المصرفي والاستثماري بداية في البنك التجاري الكويتي ومن ثم الشركة الكويتية الدولية للاستثمار وشركة الاستثمارات الوطنية وشركة الساحل للتنمية والاستثمار حيث شغل مناصب عدة استثمارية وانضم بعام 2002 لشركة التسهيلات التجارية حيث عين مديراً للاستثمار والخزينة متدرجاً بمناصب عدة حتى توليه منصب نائب الرئيس التنفيذي لشركة التسهيلات التجارية.

* إنضم إلى مجلس الإدارة في تاريخ 12 أغسطس 2021

* السيد / ياسر محمد عبدالله السعد عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي) ممثلاً عن بنك البحرين والكويت

السيد / ياسر السعد حاصل على بكالوريوس إدارة الأعمال من جامعة البحرين - مملكة البحرين - عام 2003 , كما حصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من معهد نيويورك للتكنولوجيا - الولايات المتحدة الأمريكية - في عام 2005 , من جامعة ميامي - الولايات المتحدة الأمريكية - وقد التحق بالقطاع المصرفي منذ عام 2004 حيث كان يشغل منصب مدير أسواق المال في بنك الخليج المتحد بمملكة البحرين , ثم التحق بالعمل لدى بنك البحرين والكويت في عام 2012 بوظيفة رئيس سوق المال ثم شغل منصب نائب الرئيس ومدير الخزينة لدى بنك الخليج المتحد بمملكة البحرين في الفترة من 2013 وحتى 2017 حيث إنتقل مرة أخرى إلى بنك البحرين والكويت ليشغل منصب مساعد المدير العام ورئيس الخزينة إعتباراً من شهر يناير 2017 وحتى تاريخه , كما يشغل منصب الرئيس التنفيذي بالإنيابة لبنك البحرين والكويت إعتباراً من شهر أكتوبر 2021 .

* إنضم إلى مجلس الإدارة في تاريخ 24 فبراير 2021 وذلك لأسباب إستقالة ممثل بنك البحرين والكويت السابق في عضوية مجلس إدارة Ci-Net .

ثانيا - المهام والمسؤوليات العامة لمجلس الإدارة:

إستيفاء لما ورد في نص المادة (184) من القانون رقم (1) لسنة 2016 بشأن إصدار قانون الشركات , والمادة (26) من النظام الأساسي* لشركة شبكة المعلومات الائتمانية Ci-Net أن لمجلس الإدارة أوسع السلطات اللازمة للقيام بجميع الأعمال التي تقتضيها إدارة الشركة وفقاً لأغراضها , ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون أو النظام الأساسي أو قرارات الجمعية العامة , علاوة على تعيين رئيس وأعضاء الجهاز التنفيذي في الشركة سواء من أعضاء المجلس أو من غيرهم يكون مستوفياً للشروط المحددة من بنك الكويت المركزي في هذا الشأن , ويستمر مجلس إدارة الشركة في الإضطلاع بمسؤولياته المنصوص عليها في عقد التأسيس والنظام الأساسي وقواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 20 يونيو 2012 والمعدلة بموجب قرار بنك الكويت المركزي في تاريخ 10 سبتمبر 2019 , حيث أنه في إطار إمتثال شركة شبكة المعلومات الائتمانية Ci-Net لتعليمات الحوكمة , فقد اعتمد مجلس الإدارة كافة السياسات المتعلقة بتعليمات الحوكمة ومعاييرها , ومتابعة تحديثها بصفة دورية في حال ما إستدعي الأمر لذلك , كما أن مجلس الإدارة هو المسؤول الأول والأخير عن مراجعة واعتماد الخطة الإستراتيجية الخاصة بالشركة والميزانية التقديرية ومقارنتها بالميزانية الفعلية وتحديد أولويات العمل , كما يقوم مجلس الإدارة بالإشراف على تنفيذ تلك الإستراتيجيات وإعتماد السياسات المخصصة من أجله , كما يقوم مجلس الإدارة بمراقبة ومتابعة المخاطر في الشركة للتأكد من وضع هياكل مناسبة لإدارتها , واعمال التدقيق الداخلي , ومراجعة مدى كفاية وتوافر الأنظمة بما يتفق مع كافة السياسات وإجراءات العمل المعمول بها في الشركة , مع التأكيد على أن تتوافر جميع السياسات التي تضمن سير عمل الشركة دون أية عراقيل ويتم مراجعتها بصفة دورية بهدف تحديثها أو إدخال تحسينات عليها , ومراجعة السياسات والضوابط الرقابية متضمنة وظائف التدقيق الداخلي والمطابقة والإمتثال بشكل منتظم مع الإدارة التنفيذية لا سيما التأكيد من إستقلالية عمل الوظائف الإشرافية لممارسة المهام المنوط لها تنفيذها وفقاً للقواعد والسياسات المقررة في هذا الصدد .

ثالثاً - إجتماعات مجلس الإدارة :

- يجتمع مجلس الإدارة بشكل دوري بإشعار خطي من رئيس المجلس ستة (6) مرات على الأقل سنوياً، مع عقد اجتماع واحد على الأقل كل ثلاثة (3) أشهر .
- يتم توثيق محضر كل اجتماع لمجلس الإدارة وتسجيل كافة قرارات المجلس الأخرى والاحتفاظ بها في السجلات الدائمة للشركة.
- لن يكون أي اجتماع لمجلس الإدارة صحيحاً إلا إذا حضره نصف أعضاء المجلس على الأقل.
- يرأس الاجتماعات رئيس مجلس الإدارة، وفي حال غيابه فإنه يرأس الاجتماعات نائب الرئيس.
- يتم اعتماد قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات أعضاء المجلس الحاضرين، ويكون لكل عضو صوت واحد.
- في حالة تساوي جميع الأصوات عند إجراء التصويت على أي قرار أو موضوع يناقشه مجلس الإدارة ، فإنه يكون للرئيس (أو نائب الرئيس في حال غياب الرئيس) الصوت الأخير المرجح ، كما يسعى مجلس الإدارة عادةً إلى إصدار القرارات بالإجماع في عملية صنع القرار.

رقم الاجتماع	نوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع
1 – 2020 / 2021	بالتصوير	2020/10/14
2 – 2020 / 2021	عادي	2020/11/05
3 – 2020 / 2021	عادي	2020/11/05
4 – 2020 / 2021	عادي	2020/12/20
5 – 2020 / 2021	عادي	2021/01/31
6 – 2020 / 2021	عادي	2021/04/14
2 – 2020 / 2021	بالتصوير	2021/06/27
7 – 2020 / 2021	عادي	2021/08/12

رابعاً - موجز عن كيفية تطبيق متطلبات التسجيل والتنسيق وحفظ محاضر إجتماعات مجلس الإدارة :

تطبق شركة شبكة المعلومات الائتمانية Ci-Net متطلبات التسجيل والتنسيق وحفظ محاضر إجتماعات مجلس إدارة بالشركة, حيث تنعقد الإجتماعات بناء على دعوة من رئيس مجلس الإدارة وفي حالة طلب الإجتماعات الطارئة يكون عن طريق طلب كتابي يقدمه عضوين من أعضاء المجلس حيث ترسل الدعوة للاجتماع مع جدول الأعمال مرفق معه كل المستندات الخاصة ببنود الجدول إلى جميع الأعضاء في موعد أقصاه ثلاثة أيام عمل قبل تاريخ عقد الاجتماع, , ويقوم أمين سر المجلس بتسجيل المسائل التي تم النظر فيها والقرارات التي تم إتخاذها في محاضر الاجتماع مع الأخذ في الإعتبار أية تحفظات للأعضاء أو وجود تعارض مصالح أو آراء مخالفة أثيرت أثناء الاجتماع, وتدوّن محاضر الاجتماعات بمسلسل رقمي متتابع للسنة مبيناً به مكان الاجتماع وتاريخه وتوقيت بدايته ونهايته, وتوقع المحاضر من جميع الأعضاء الحاضرين ويتم حفظها بسجل خاص يسهل الوصول إليه مرفقاً معها المستندات التي تم عرضها ومناقشتها .

خامساً - نبذة عن كيفية قيام الشركة بتحديد مهام ومسؤوليات, وواجبات كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية, وكذلك السلطات والصلاحيات التي يتم تفويضها للإدارة التنفيذية

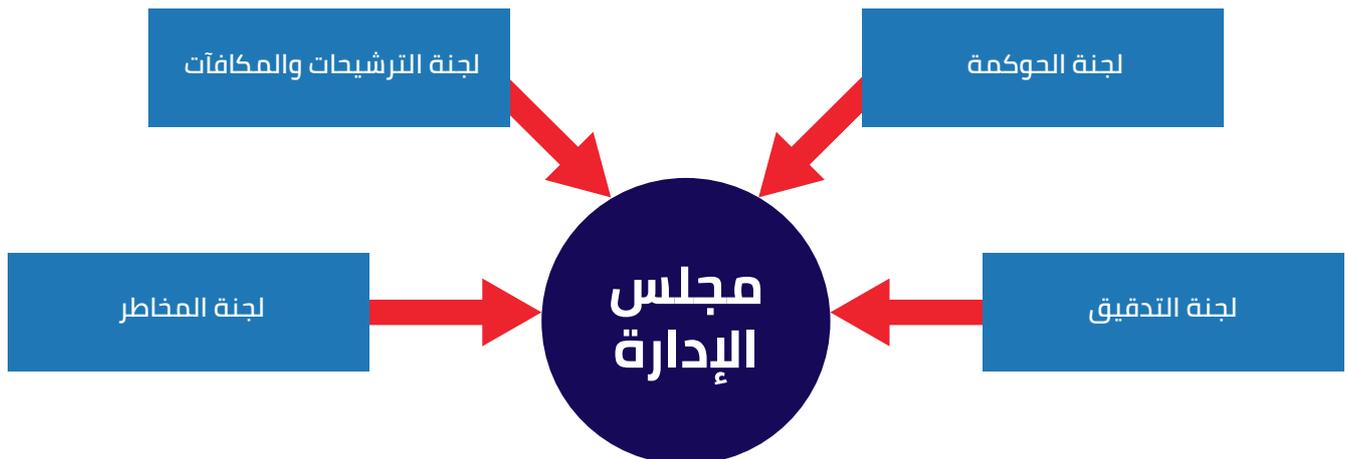
حددت شركة شبكة المعلومات الائتمانية Ci-Net في نظامها الأساسي مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة , كما تم وضع ميثاق ولائحة عمل لمجلس الإدارة , حيث تحددت فيه مسؤوليات مجلس الإدارة تجاه مساهمي الشركة والغير , وأيضاً تضمن الواجبات الخاصة بالأعضاء , ودور رئيس مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. ويقوم مجلس الإدارة بالإضافة الى المراجعة الدورية لمصفوفة الصلاحيات المالية والإدارية المعتمدة التي حددت بالتفصيل ولمدة معينة صلاحيات كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في المعاملات الإدارية والمالية والتشغيلية المتعلقة بعمليات وأنشطة الشركة .

سادسا - أبرز مهام ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية (2020/2021) المنتهية في 30.09.2021 :

- اعتماد البيانات المالية المرحلية والختامية للشركة .
- اعتماد إطار عمل المخاطر والأمن السيبراني (نزعة المخاطر) .
- مراجعة تقارير المخاطر والتدقيق الداخلي المقدمة من لجان مجلس الإدارة المعنية .
- مراقبة الإلتزام بتنفيذ خطة استراتيجية الشركة بشكل ربع سنوي .
- اعتماد الميزانية التقديرية للسنة المالية 2021 / 2022 (التي ستنتهي في 2022/9/30) .
- مراجعة الأداء الربع سنوي من خلال التقارير التي تعدها الإدارة التنفيذية .
- مراجعة تقارير وحدة شكاوى العملاء .
- مراجعة سياسة المكافآت والترشيحات .
- مراجعة تقارير التدقيق الداخلي والمطابقة والإلتزام الرقابي .
- مراجعة سياسات الشركة للتأكد من توافقها مع أحكام القانون رقم 9 لسنة 2019 ولائحته التنفيذية وتعليمات بنك الكويت المركزي .
- اعتماد تقرير هيئة الرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 2021/9/30 .
- الموافقة على التوصيات المقترحة من قبل الترشيحات والمكافآت بخصوص المكافآت الممنوحة إلى الإدارة التنفيذية وموظفيها .
- الموافقة على التوصيات المقترحة بتعديل لوائح عمل المجلس واللجان المنبثقة عنه لتتماشى مع تعليمات الحوكمة ذات الصلة .
- المتابعة الدورية لأداء الشركة في ظل الإجراءات الاحترازية المتبعة لمواجهة تداعيات انتشار فايروس كورونا المستجد (Covid 19) .
- إصدار التقرير الأول لحوكمة الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2021/9/30 .

سابعا - اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة - العضوية والمهام :

لدى شركة شبكة المعلومات الائتمانية عدد أربعة لجان منبثقة من مجلس الإدارة لدعم المجلس على القيام بدوره ومسؤولياته الرقابية والإشرافية ، حيث تقوم اللجان بإستمرار بإبلاغ مجلس الإدارة حول آخر التطورات كما تقوم بتقديم تقارير دورية عن أنشطتها إلى مجلس الإدارة ، وفيما يلي المخطط الهيكلي للجان مجلس الإدارة :



1/7 - أسماء أعضاء اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة ومراكز عضويتهم خلال السنة المالية المنتهية في 30.09.2021 :

مراكز الأعضاء	أسماء أعضاء اللجنة	لجان مجلس الإدارة
- رئيس اللجنة - نائب رئيس اللجنة - عضو اللجنة	- السيد / أنور محمد بدر الغيث - السيد / خالد عبدالله عبدالرحمن العلي - السيد / ياسر محمد عبدالله السعد	لجنة الحوكمة
- رئيس اللجنة - نائب رئيس اللجنة - عضو اللجنة	- السيد / ناصر محمد يوسف القيسي - السيد / فهد عثمان عبدالكريم البدر - السيد / عبدالعزيز صالح الزعابي	لجنة الترشيحات والمكافآت
- رئيس اللجنة - نائب رئيس اللجنة - عضو اللجنة	- السيد / خالد عبدالله عبدالرحمن العلي - السيد / محمد حبيب علي البلوشي - السيد / عبدالعزيز صالح الزعابي	لجنة التدقيق
- رئيس اللجنة - نائب رئيس اللجنة - عضو اللجنة - عضو اللجنة	- السيد / فهد عثمان عبدالكريم البدر - السيد / عبدالعزيز صالح الزعابي - السيد / ناصر محمد يوسف القيسي - السيد / محمد حبيب علي البلوشي	لجنة المخاطر

2/7 - جدول إجتماعات اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة خلال السنة المالية المنتهية في 30.09.2021 :

تاريخ عقد إجتماع اللجنة	رقم إجتماع اللجنة ونوع الاجتماع	لجان مجلس الإدارة
10.06.2021	عادي (2020 / 2021 - 1)	لجنة الحوكمة
12.11.2020	(1-2020/2021) Ordinary	لجنة الترشيحات والمكافآت
23.11.2020	(2-2020/2021) Ordinary	
06.04.2021	(3-2020/2021) Ordinary	
03.06.2021	(4-2020/2021) Ordinary	
20.06.2021	(1-2020/2021) Passing Decision	
21.10.2020	(1-2020/2021) Ordinary	لجنة التدقيق
11.02.2021	(2-2020/2021) Ordinary	
22.06.2021	(3-2020/2021) Ordinary	
22.10.2020	(1-2020/2021) Ordinary	لجنة المخاطر
12.01.2021	(2-2020/2021) Ordinary	
31.03.2021	(3-2020/2021) Ordinary	

أولا - لجنة الحوكمة :

1 - الدور الرئيسي للجنة الحوكمة :

يتمثل الدور الأساسي للجنة الحوكمة في تقديم الدعم المستمر ومساعدة مجلس الإدارة على أداء مسؤولياته ولإضطلاع بمسؤولياته الرقابية والإشرافية المتعلقة بتنفيذ إطار عمل الحوكمة وضمان تطبيق ونشر ثقافة الحوكمة على مستوى كافة وحدات وإدارات الشركة ومراقبة تنفيذ سياسات الحوكمة بفعالية وإستقلالية وتقديم التعزيزات والتوصيات بشأن ممارسات الحوكمة السليمة , ذلك بالإضافة إلى تطوير إرشادات وسياسات الحوكمة ومراقبة الالتزام بتطبيقها , والتأكد من الإلتزام بسياسات وإجراءات الحوكمة من قبل مجلس الإدارة ولجانته وكذلك الإدارة التنفيذية .

2 - مهام لجنة الحوكمة :

تتلخص مهام لجنة الحوكمة على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي :

- تطوير إطار عمل ودليل الحوكمة الشامل وتقديم اقتراحات تحديثه وتغييره وفق المستجدات التي تطرأ في هذا الصدد .
- مراجعة مدى كفاية السياسات والإجراءات وممارسات الشركة فيما يخص معايير الحوكمة .
- مراجعة وتقييم كفاءة قواعد السلوك المهني , وقواعد أخلاقيات العمل, وغيرها من السياسات المعتمدة داخل الشركة .
- إعداد تقرير الحوكمة للعرض على الجمعية العامة ضمن التقرير السنوي للشركة .
- إجراء تقييم سنوي ذاتي لأداء اللجنة وواجباتها, مع إجراء مراجعة سنوية لصلاحيات وإختصاصات اللجنة.

3 - بيان بأية حالات تعارض بين توصيات لجنة الحوكمة وقرارات مجلس الإدارة :

قامت لجنة الحوكمة بإنجاز مهامها خلال السنة المالية المنتهية في 30 / 9 / 2021 ولم تسجل أي حالة تعارض بين توصيات اللجنة وقرارات مجلس الإدارة.

ثانيا - لجنة الترشيحات والمكافآت :

1 - الدور الرئيسي للجنة الترشيحات والمكافآت :

يتمثل الدور الرئيسي للجنة الترشيحات والمكافآت في مساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بالتزاماته المتعلقة بتحديد الأشخاص المؤهلين لشغل عضوية مجلس الإدارة نيابة عن ممثليهم من المساهمين أعضاء مجلسي الإدارة , وكذلك الإدارة التنفيذية , وتقييم أداء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه ومساعدة المجلس الإدارة في الإشراف على إدارة نظم المكافآت الخاصة بالإدارة التنفيذية وموظفي الشركة .

2 - مهام لجنة الترشيحات والمكافآت :

تتلخص مهام لجنة الترشيحات والمكافآت على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي :

- مراجعة ترشيحات وتعيينات الوظائف القيادية والتنفيذيين خلال السنة المالية المنتهية في 30 / 9 / 2021.
- مراجعة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة .
- إجراء مراجعة على سياسة منح المكافآت في الشركة وآليات عملها .
- تقديم التوصيات لمجلس الإدارة بشأن نسب المكافآت وضمان تغطية النفقات بما يتفق مع الميزانية التقديرية الموضوعة لها .
- مراجعة تحليل التقييم السنوي لمجلس الإدارة الذي يشمل التقييم الذاتي الفردي والأداء الشامل لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وتقديم النتائج الخاصة بذلك لمجلس الإدارة للإحاطة بها.
- مراجعة الترقيات المقترحة من الإدارة التنفيذية وإبداء الرأي بشأنها ومتابعة تطوير خطط التدريب والتطوير في الشركة .

3 - بيان بأية حالات تعارض بين توصيات لجنة الترشيحات والمكافآت وقرارات مجلس الإدارة :
قامت لجنة الترشيحات والمكافآت بإنجاز مهامها خلال السنة المالية المنتهية في 30 / 9 / 2021 ولم تسجل أي حالة تعارض بين توصيات اللجنة وقرارات مجلس الإدارة .

ثالثا - لجنة التدقيق :

1 - الدور الرئيسي للجنة التدقيق :

يتمثل الدور الرئيسي للجنة التدقيق هو مساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بمسؤولياته الإشرافية على العمليات المالية والمحاسبية في الشركة , وضمان كفاية الأنظمة الرقابية المالية, وضوابط التدقيق الداخلي , بالإضافة إلى مهام إدارة التقارير المالية مع الإدارة المالية والمدقق الخارجي والداخلي.

2 - مهام لجنة التدقيق :

تتلخص مهام لجنة التدقيق على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي :

- مراجعة ميثاق ودليل عمل مجموعة التدقيق الداخلي والسياسات المحاسبية.
- تقييم ورفع توصيات بشأن تعيين المدققين الخارجيين .
- مراجعة البيانات المالية السنوية والربع سنوية.
- تقارير التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي.
- اعتماد خطة التدقيق الداخلي ومناقشة تقارير التدقيق الداخلي ومتابعة خطوات التصويب بشكل ربع سنوي .
- توفير الدعم لمجموعة التدقيق الداخلي للتأكد من القيام بنطاق عملها بفاعلية وإستقلالية .
- تقييم أداء إدارة التدقيق الداخلي .

3 - بيان بأية حالات تعارض بين توصيات لجنة التدقيق وقرارات مجلس الإدارة :

قامت لجنة التدقيق بإنجاز مهامها خلال السنة المالية المنتهية في 30 / 9 / 2021 ولم تسجل أي حالة تعارض بين توصيات اللجنة وقرارات مجلس الإدارة .

رابعا - لجنة المخاطر :

1 - الدور الرئيسي للجنة المخاطر :

يتمثل الدور الرئيسي للجنة التدقيق هو مساعدة مجلس الإدارة على أداء مهامه في الإشراف بصفة عامة على أوضاع المخاطر الحالية , وإستراتيجيات المخاطر وخاصة نزعة الشركة تجاه مخاطر أمن وسرية المعلومات والأمن السبيرياني وكذلك السياسات والإجراءات الخاصة بعمل إدارة المخاطر والأقسام والوحدات التابعة لها.

2 - مهام لجنة المخاطر :

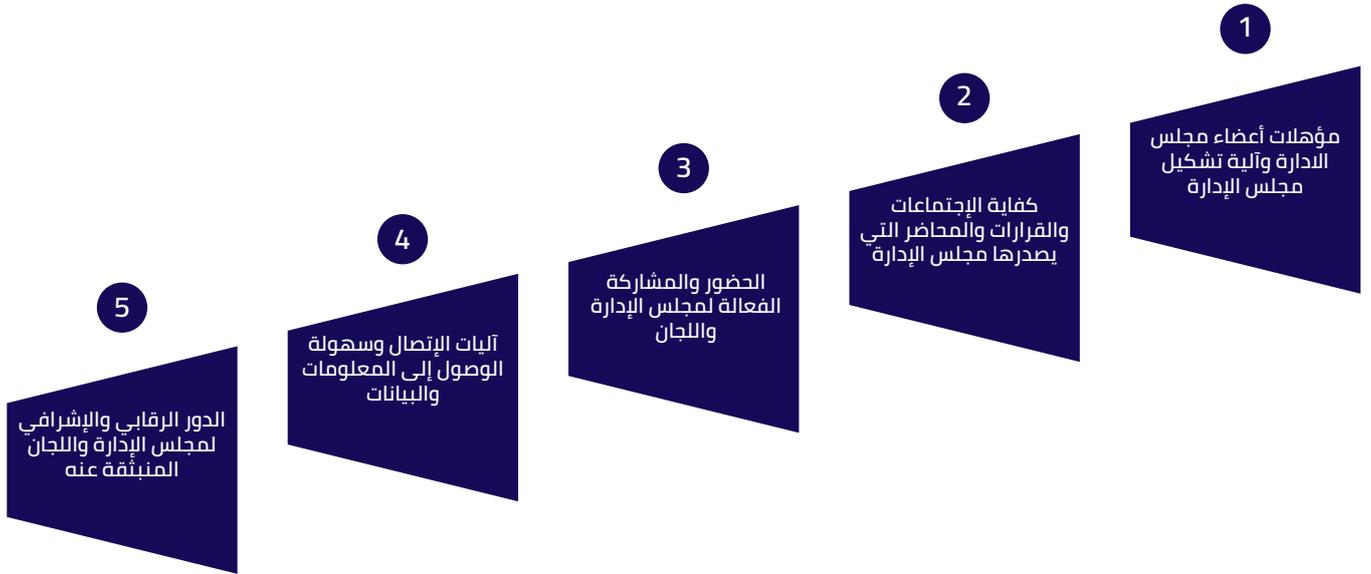
- تقييم مقاييس إدارة المخاطر في الشركة , ومقاييس نزعة المخاطر وإستراتيجية المخاطر والمقاييس الأخرى المتعلقة بها, وإقتراح التوصيات على مجلس الإدارة .
- مراجعة ومناقشة تقارير إدارة المخاطر الربع سنوية .
- توفير الدعم إلى وظيفة إدارة المخاطر للتأكد من تحقيق نطاق العمل بفاعلية وإستقلالية.
- اعتماد تعيين و/أو استقالة مدير إدارة المخاطر وتقييم أدائه السنوي.
- مراجعة ومناقشة مخاطر الأمن السبيرياني وإجراءات تغطيتها من قبل إدارة تكنولوجيا المعلومات في ضوء التعليمات الرقابية التي تصدر بشأنها .
- مراجعة ميثاق وسياسات وإجراءات عمل إدارة المخاطر وإدارتها ووحداتها التابعة وتطويرها بشكل مستمر

3 - بيان بأية حالات تعارض بين توصيات لجنة المخاطر وقرارات مجلس الإدارة :

قامت لجنة المخاطر بإنجاز مهامها خلال السنة المالية المنتهية في 30 / 9 / 2021 ولم تسجل أي حالة تعارض بين توصيات اللجنة وقرارات مجلس الإدارة .

ثامنا - الإطار العام لتقييم أعضاء مجلس الإدارة :

إن عملية تقييم مجلس إدارة شركة شبكة المعلومات الائتمانية Ci-Net ووفقا لقواعد الحوكمة تقوم على آلية داخلية معتمدة لتقييم وقياس مستوى مجلس الإدارة وأعضاءه بشكل دوري سنويا ولهذا الغرض تتولى لجنة الترشيحات والمكافآت بإجراء مراجعات سنوية فعالة لأنشطة أعضاء مجلس الإدارة من خلال التقييم الذاتي التي يتم مراجعتها ودراستها بشكل تفصيلي لتحديد نقاط القوة والضعف التي تحدد تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وتصدر التوصيات اللازمة بشأنها وعرضها على مجلس الإدارة , هذه الإجراءات تستهدف في النهاية تعزيز قدرات المجلس وأعضائه في المجالات المتعلقة بعمله وجوانب التطوير والتدريب اللازمة , وخلال السنة المالية المنتهية في 30 / 9 / 2021 عكست نتائج التقييم الإيجابية مدى إلتزام أعضاء مجلس الإدارة بالمهام المنوط بهم تنفيذها تحقيقا لأهداف الشركة وأغراضها التي أسست من أجلها , وتتلخص عناصر الإطار العام لتقييم أعضاء مجلس الإدارة :



تاسعا - هيئة الرقابة الشرعية :

تعد هيئة الفتوى الشرعية جزءا لا يتجزأ من نظام الرقابة الداخلية بما يضمن كفاية وفاعلية نظام الرقابة الشرعية بالشركة ، والتأكيد المعقول بأن ادارة الشركة قد أدت مسؤوليتها تجاه تطبيق أحكام ومبادئ ومعايير الشريعة الاسلامية وكذلك التحقق من التزام الشركة في جميع معاملاتها وأنشطتها والعقود والنماذج المستخدمة بأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية مما يساهم في إشاعة مناخ من الثقة بين المتعاملين معها والمساهمين بطرق تتفق مع أحكام الشريعة الاسلامية ومبادئها فضلا عن تقديم النصح والإرشاد والتوجيه للشركة بما يحقق أحكام الشرع الإسلامي الحنيف ، حيث تختص هيئة الرقابة الشرعية بالآتي :

- إبداء الرأي الشرعي حول أية عقود أو تعاملات أو أنشطة أو مشاريع شركة شبكة المعلومات الائتمانية وتصرفاتها.
- التحقق من التزام شركة شبكة المعلومات الائتمانية بأحكام الشريعة الإسلامية وذلك من خلال مراجعة المستندات ذات الصلة من كراسة الشروط والعقود والاتفاقيات الخاصة بالصفقات قبل ابرامها من قبل الشركة للتأكد من أن شروطها متفقة مع قواعد ومبادئ الشريعة الاسلامية .
- رفع التوصيات بالموافقة أو عدم الموافقة على أية صفقة أو عقد أو أي تعاملات أو مستندات لا تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية واقتراحات تعديلها بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الاسلامية .
- دراسة أية مسائل أخرى تتم إحالتها من قبل الادارة القانونية بالشركة أو من قبل مجلس الادارة ضمن نطاق اختصاصاتها .
- تقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العامة لشركة شبكة المعلومات الائتمانية يشتمل على رأيها في مدى توافق أعمال الشركة ونشاطها وتصرفاتها مع أحكام الشريعة الإسلامية ، ومدى التزام إدارة الشركة بما تبديه هيئة الرقابة الشرعية من آراء ، وما يكون لديها من ملاحظات على أعمال الشركة ، ويدرج هذا التقرير ضمن التقرير السنوي للشركة ، ويكون الرأي بأغلبية أصوات هذه الهيئة ، وفي حالة تعذر تحقيق الأغلبية ووجود خلاف بين أعضاء الهيئة .

بموجب إجتماع الجمعية العامة للشركة المنعقدة في تاريخ 2021/8/12 بتعيين شركة المشورة والراية للإستشارات المالية الإسلامية لتقديم خدمات الرقابة الشرعية كأعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لأعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في 30 / 9 / 2021 ، وتتكون الهيئة من ثلاثة أعضاء ، وتقوم الهيئة بإصدار الفتاوى والقرارات الشرعية وكذلك التأكد من التزام الشركة وعملياتها وتعاقداتها مع تعاليم الشريعة الإسلامية الغراء، وقد قامت هيئة الرقابة الشرعية خلال السنة المالية المنتهية في 30 / 9 / 2021 بإصدار عدد (18) قرار ، كما قامت الهيئة بإعتماد سياسات وإجراءات عمل الشركة بتاريخ 26 / 5 / 2021 ، وقد إنتهت الهيئة بالتأكيد على أن العقود والعمليات التي أبرمتها الشركة خلال السنة المالية المنتهية تمت وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء .

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية :

(1) الدكتور . عبداللطيف حاجي العوضي - رئيس هيئة الرقابة الشرعية.

(2) الدكتور . محمد علي سعود الهدية - عضو هيئة الرقابة الشرعية .

(3) الدكتور . راشد إبراهيم الشريدة - عضو هيئة الرقابة الشرعية .

المحور الثاني

الإدارة التنفيذية العليا

أولا - مهام الإدارة التنفيذية العليا :

- يتولى فريق الإدارة التنفيذية مسؤولية إدارة أعمال شركة شبكة المعلومات الائتمانية Ci-Net اليومية , والمفوضة إليه من قبل مجلس الإدارة , ويتولى الرئيس التنفيذي رئاسة الجهاز التنفيذي المكونة من الإدارة القانونية والإمثال , والإدارة المالية , وإدارة تكنولوجيا المعلومات , وإدارة المخاطر , وإدارة تطوير المنتجات , وإدارة خدمة العملاء والتسويق وتطوير الأعمال , وإدارة الموارد البشرية والخدمات العامة الإدارية
- قامت الإدارة التنفيذية بتشكيل اللجان والفرق الإدارية التالية : (1) اللجنة التنفيذية (2) , (MEXCO) فريق تمكين التقنيات الحديثة (FINTECH) حيث تستمد تلك اللجان والفرق صلاحيتها من الرئيس التنفيذي وفقا للصلاحيات والضوابط المقررة من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة في هذا الصدد .
- تقوم الإدارة التنفيذية بتطبيق السياسات والوسائل الرقابية الفعالة التي يقرها مجلس الإدارة في إطار إستراتيجية وأهداف شركة شبكة المعلومات الائتمانية Ci-Net الموضوعة لها والمعتمدة من مجلس الإدارة لضمان إستمرارية سير العمل دون عراقيل أو مخالفات .
- تتولى الإدارة التنفيذية المهام التالية على سبيل الذكر لا الحصر :
 - تحديد الأهداف الإستراتيجية وتوجهات وتطلعات Ci-Net المستقبلية (قصيرة الأجل – طويلة الأجل) .
 - وضع الميزانية التقديرية السنوية وخطة عمل Ci-Net خلال السنة المالية .
 - ضمان وجود وتنفيذ السياسات الخاصة بكافة عمليات وأنشطة Ci-Net .
 - وضع وإدارة الأهداف الخاصة بالمخاطر والعوائد المستهدفة في نطاق السياسة المسموح بها وبما لا يخالف مواد النظام الأساسي للشركة .
 - تحديد المعايير العامة لتقييم الأداء إستنادا على مستوى المخاطر المحدد.
 - مراجعة معدلات الأداء لجميع الإدارات في Ci-Net وتطويرها وتحسينها وإتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها .
 - التأكد من أن الشركة تقوم بتنفيذ جميع أنشطتها وأغراضها وفقاً لأعلى المعايير الأخلاقية والإلتزام بنص وروح القوانين والضوابط وقواعد السلوك المهني .
- وتجدر الإشارة إلى المهام المذكورة أعلاه تعتبر إضافة إلى المسؤوليات الوظيفية المحددة لفريق الإدارة التنفيذية , والأهداف الإستراتيجية الموضوعة لهم حسب ما جاء في دليل سياسات الشركة المقررة في هذا الصدد .

ثانيا - نبذة عن رئيس الجهاز التنفيذي لشركة شبكة المعلومات الائتمانية Ci-Net :



السيد / فهد محمد حمد المنيس الرئيس التنفيذي

السيد فهد محمد حمد المنيس , يتمتع بخبرة ثرية ومتنوعة في مجال تكنولوجيا المعلومات , كما إن خبرته الواسعة في مجال الأعمال التجارية والمصرفية المتصلة بنشاط الشركة , كما له رصيد مشرف من الإنجازات من خلال عمله كرئيس تنفيذي لقطاع تكنولوجيا المعلومات في بنك برقان وذلك خلال الفترة من 2013 وحتى 2017, وشغل منصب المدير التنفيذي لإدارة تكنولوجيا المعلومات في البنك الأهلي الكويتي خلال الفترة من عام 2004 وحتى عام 2012, كما شغل منصب مدير إدارة خدمات الإنترنت في شركة كواليتي نت خلال الفترة من عام 2000 وحتى عام 2001, وشغل منصب مدير إدارة النظم والجودة في شركة 3Com Corp بولاية نيوجيرسي - الولايات المتحدة الأمريكية - خلال الفترة من 1997 وحتى عام 2000, وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في علوم الكمبيوتر من جامعة مونموث الأمريكية بولاية نيوجيرسي - الولايات المتحدة الأمريكية - في عام 1994 , كما حصل على شهادة الماجستير في هندسة البرمجيات من جامعة مونموث الأمريكية بولاية نيوجيرسي - الولايات المتحدة الأمريكية - في عام 1999, وحصل على دورات تدريبية في مجال الإدارة التنفيذية من جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية , وفي شهر أكتوبر من العام 2017 إلتحق السيد / فهد المنيس بالعمل كرئيس تنفيذي لشركة شبكة المعلومات الائتمانية Ci-Net حتى تاريخه .

المحور الثالث

نظم وسياسات منح المكافآت

أولا - سياسة الأجور والمكافآت :

تتماشى سياسة الأجور والمكافآت في شركة شبكة المعلومات الائتمانية Ci-Net مع الإستراتيجيات والأهداف التي تم وضعها من قبل مجلس الإدارة وبما يتفق مع أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي الكويتي رقم 1 لسنة 2010 والتعديلات اللاحقة عليه , وكذلك قواعد ومتطلبات حوكمة الشركات الصادرة من بنك الكويت المركزي , بالإضافة إلى التوصيات التي تصدر عن لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة , حيث تتوافق تلك السياسة مع أفضل الممارسات المتبعة وبشكل متوازن في إجراءات تطبيقها ووفقا لأحدث المعايير بغاية إستقطاب والحفاظ على الموظفين الأكفاء وتحفيزهم , فالدافع الرئيسي وراء سياسة الشركة للمكافآت المتغيرة هو الثقافة القائمة على مستوى تقييم الأداء التي توائم بين مصالح الموظفين ومصالح مساهمي الشركة , وتساهم هذه العناصر في تحقيق الأهداف الموضوعية من خلال التوازن بين المكافآت المقدمة مقابل تحقيق نتائج على المدى القصير , والأداء المستدام على المدى الطويل , وقد وضعت هذه الإستراتيجية بهدف مشاركة نجاحات الشركة ومواءمة حوافز الموظفين مع أطار المخاطر , وتعتبر كفاءة الموظفين وإلتزامهم على المدى الطويل هما العوامل الأساسية لنجاح الشركة , ولهذا تسعى شركة شبكة المعلومات الائتمانية Ci-Net إلى إستقطاب أفضل الكفاءات والكوادر الملتزمة بالإستمرار في العمل لديها وتحفيزهم من أجل مصلحة المساهمين على المدى الطويل .

ويضمن إطار الحوكمة القوي والفعال المطبق لدى شركة شبكة المعلومات الائتمانية Ci-Net بأنها تعمل وفق معايير واضحة الإستراتيجية وسياسة الأجور والمكافآت لديها , حيث تخضع كافة الأمور المرتبطة بالأجور والمكافآت والإلتزام الكامل للمتطلبات الرقابية تحت إشراف لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة , وتأخذ سياسة الأجور والمكافآت لدى الشركة بعين الإعتبار دور كل موظف , وتحدد التوجيهات بناء على كون الموظف قادر على تحمل المخاطر , أو الموظف المعتمد الذي يستلزم تعيينه الموافقة المسبقة من بنك الكويت المركزي نظرا لأهمية دوره في الشركة , أو من وظائف المطابقة والإمتثال , أو وظائف الدعم الفني , ويعتبر الموظف في الشركة أيضا متحملا لمخاطر جوهرية إذا كان يرأس إحدى الإدارات الهامة وأي موظف يقع ضمن إدارته ممن لهم أثر ملموس على حجم المخاطر لدى الشركة .

تشرف لجنة الترشيحات والمكافآت على كافة سياسات المكافآت المقدمة لموظفي Ci-Net , حيث تعتبر اللجنة هي الجهة الإشرافية والمنظمة لسياسات وإجراءات العمل ذات الصلة بها , كما تظطلع اللجنة بوضع سياسة المكافآت المتغيرة ومراجعتها وإصدار التوصيات بشأنها وإحالتها إلى مجلس الإدارة لإعتمادها , كما أنها مسؤولة عن وضع السياسات وإطار عمل الحوكمة لكافة قرارات الأجور والتعويضات , وتضمن اللجنة تلقي جميع الأشخاص المستحقين لمكافآتهم بشكل عادل ومسؤول. وتتم مراجعة سياسة المكافآت على أساس دوري لكي تعكس التغيرات التي تحدث في ممارسات السوق وخطة الأعمال وحجم المخاطر لدى الشركة .

- تتضمن مكافآت الموظفين كلا من العناصر الثابتة والمتغيرة، والتي تشمل الراتب الأساسي، والبدلات، والمكافآت السنوية، ويقصد بالراتب الأساسي هو أجر الموظف الشهري والذي يتم تحديده وفقاً لمعايير تقييم الوظائف حسب سلم الدرجات الوظيفية في الشركة، أما البدلات فهي مبالغ مالية تدفع شهرياً بجانب الراتب الأساسي، تعطى بحسب طبيعة عمل الموظف، والمكافآت السنوية هي مكافآت تمنح للموظف نهاية السنة المالية بحسب تقييم أداء الموظف وأداء الشركة، أما الحوافز فهي برامج يتم وضعها لتحفيز الموظفين على زيادة الإنتاج وتحسين الأداء في العمل.

ثانياً - إفصاحات الأجور والمكافآت :

1. إجمالي حزمة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة :

بلغ إجمالي حزمة المكافآت المدفوعة للسادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 30 / 9 / 2021 مبلغ وقدره - / 49 000 د.ك (تسعة وأربعون الف دينار كويتي) بعد الحصول على موافقة الجمعية العامة للمساهمين والجهات المختصة ذات الصلة، وطبقاً للممارسة الحالية، فإنه لا يتقاضى أعضاء مجلس الإدارة أية أتعاب أو بدلات مقابل حضور إجتماعات مجلس الإدارة أو أي مزايا عينية مادية، كما لا يحق لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة تقاضي أية رواتب أو أجور ثابتة من الشركة.

2. إجمالي حزمة مكافآت أعضاء اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة :

لم يتم صرف أية مكافآت للسادة أعضاء اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 30 / 9 / 2021، وطبقاً للممارسة الحالية، فإنه لا يتقاضى أعضاء اللجان أية أتعاب أو بدلات مقابل حضور إجتماعات اللجان أو أي مزايا عينية مادية، كما لا يحق لأي عضو من أعضاء اللجان تقاضي أية رواتب أو أجور ثابتة.

3. إجمالي حزمة مكافآت الإدارة التنفيذية وجميع موظفي الشركة بحسب الفئات والدرجات الوظيفية لكلا منهم :

بلغ إجمالي حزمة المكافآت السنوية المدفوعة لكلا من الإدارة التنفيذية وجميع موظفي الشركة نظير أدائهم في العمل خلال السنة المالية المنتهية في 30 / 9 / 2021 مبلغ وقدره - / 90 694 د.ك (تسعون الف وستمائة وأربعة وتسعون دينار كويتي)، وتجدر الإشارة إلى أنه يتم استخدام عنصر الراتب الأساسي فقط عند احتساب مكافآت الإدارة التنفيذية والموظفين وفقاً للسياسات والإجراءات المقررة في هذا الأمر.

المحور الرابع

القيم السلوكية وتعارض المصالح

أولا - القيم السلوكية :

- يحرض مجلس إدارة شركة شبكة المعلومات الائتمانية Ci-Net من خلال دليل سياسات وقواعد الحوكمة وميثاق قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل على تحديد الممارسات السليمة للحكومة لما يقوم به من أعمال ويتضمن ذلك وجود الوسائل التي تؤكد اتباع تلك الممارسات مع مراجعتها بانتظام بهدف تحسينها .
- تمت مراجعة الممارسات السليمة للحكومة وفق معايير تضمن وجود الوسائل المناسبة للسلوك المهني لدى القائمين على الشركة وذلك من خلال وضع ميثاق للسلوك المهني وأخلاقيات العمل تتضمن تعريفا واضحا لتعارض المصالح , كما يتم تعميم ميثاق قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل وسياسة الإبلاغ عن المخالفات على كافة موظفي الشركة والسادة أعضاء مجلس الإدارة والحصول على توقيعهم بما جاء فيه.
- تعمل شركة شبكة المعلومات الائتمانية Ci-Net وبشكل مستمر على توفير الدعم الكافي للوظائف الرقابية والتنظيمية للتأكد من فاعلية عملياته عن طريق وضع تعريف واضح لجميع المهام والمسؤوليات لتلك الوظائف وتحديد تبعيتها بالهيكل التنظيمي والتحقق من كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية والمتعلقة بعمليات الأطراف ذات الصلة , والتأكد من أن جميع العمليات تتفق مع السياسات المعتمدة لدى الشركة .
- يقوم مجلس إدارة شركة شبكة المعلومات الائتمانية Ci-Net بإجراء مراجعة سنوية للسياسات والإجراءات المنظمة لإطار السلوك المهني والتي تتكون من الآتي :
 - ميثاق السلوك المهني .
 - سياسة تعارض المصالح .
 - سياسة الأطراف ذات الصلة .
 - سياسة أمن وسرية المعلومات.
 - سياسة الإبلاغ عن المخالفات.
 - سياسة مكافحة الرشوة والفساد.
- يحرض القائمون على الشركة على تطبيق قواعد السلوك المهني بخصوص عدم إستغلال المعلومات الداخلية عن أوضاع الشركة من أجل تحقيق أي مصالح شخصية وهذا ينطبق على كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين , حيث تحرص شركة شبكة المعلومات الائتمانية Ci-Net دائما على حماية مصالح العملاء ووضع الاليات وسياسات وإجراءات العمل المناسبة للتعامل مع شكاوى العملاء بحسب تعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بحماية العملاء.

ثانيا - تعارض المصالح :

- تعمل شركة شبكة المعلومات الائتمانية Ci-Net على تطبيق سياسة تعارض المصالح المعتمدة من مجلس الإدارة , وتشرف لجنة الحوكمة ومجلس الإدارة بمراجعة هذه السياسة بشكل دوري بما يتناسب مع طبيعة أعمال الشركة والتطورات التشريعية والرقابية, بالإضافة إلى تبني مجموعة من الإجراءات والنماذج والسجلات المنظمة للإفصاح عن حالات تعارض المصالح وآلية التعامل معها وذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الاسلامية الغراء .
- يأتي إعداد هذه السياسة لتقديم إطار عام لتعارض المصالح الذي ينشأ من التعاملات التي تتم مع شركة شبكة المعلومات الائتمانية Ci-Net سواء كان هذا التعارض فيما بين أعضاء مجلس الإدارة والشركة أو فيما بين أعضاء الإدارة التنفيذية والشركة وذلك من حيث تعريف تعارض المصالح , وتقديم بعض الأمثلة لحالات تعارض المصالح, ومسؤوليات العضو المعني , بالإضافة إلى كيفية وخطوات الإفصاح عن حالات تعارض المصالح والتعامل معها, وغير ذلك من الأمور الأخرى على النحو الموضح في هذه السياسة .
- تتضمن سياسة تعارض المصالح القواعد والضوابط اللازمة لتلافي وجود تعارض مصالح تجاه شركة شبكة المعلومات الائتمانية Ci-Net بهدف إضفاء المزيد من الشفافية على عملية إتخاذ القرار

المحور الخامس الإفصاح والشفافية

- تم تعريف الإفصاح على أنه عملية الكشف عن المعلومات المالية وغير المالية التي تهم المساهمين والمستثمرين المحتملين والجمهور وتساعدهم على إتخاذ قراراتهم الإستثمارية في الوقت المناسب , وقد يتم الإفصاح على أساس دوري (فترات زمنية محددة) أو بشكل فوري عند حدوث أو إكتمال المعلومة , وذلك حتى تكون المعلومات متوافرة في نفس الوقت لكافة الأطراف المعنية, وحتى لا يستفيد طرف من المعلومات قبل أو دون غيره من الأطراف الأخرى.
- لدى شركة شبكة المعلومات الائتمانية Ci-Net إطار واضح يعزز مبدأ الإفصاح والشفافية ويضمن العدالة والمساواة في وصول المعلومات لأصحاب المصالح في الوقت المناسب وفق متطلبات الناظم الرقابي بنك الكويت المركزي وأفضل الممارسات العالمية المعمول بها في هذا الشأن.
- قام بنك الكويت المركزي بإرساء تعريف مصطلح "المعلومات الجوهرية" أنها أي معلومات تؤثر على قيمة أسهم الشركة أو أي معلومات قد يؤثر عدم الإفصاح عنها على القرارات الإقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي تلك المعلومات إلتزاماً منه لإرساء بيئة عمل في الشركة تتمتع بالشفافية .
- إن مجلس إدارة شركة شبكة المعلومات الائتمانية Ci-Net وفقاً لقواعد الحوكمة الرشيدة, فضلاً عن إلتزامه بتعليمات وضوابط بنك الكويت المركزي , قام بإعتماد سياسة خاصة بالإفصاح والشفافية تتضمن كافة المعلومات ذات الصلة بإجراءات الإفصاح والسياسات المنظمة لها وفقاً للتعليمات الصادرة بشأنها , كما ويأتي إعداد هذه السياسة لتقديم إطار عمل لعملية الإفصاح في الشركة - في حال ما تطلب الأمر - ووضع القواعد والضوابط اللازمة لذلك؛ بما يساهم في تحقيق العدالة والشفافية ومنع تعارض المصالح وإستغلال المعلومات الداخلية وتعزيز وترسيخ ثقافة قوية وسليمة للإلتزام بالإفصاح لكافة الموظفين المعنيين وضمان تطبيق السياسة بنجاح. وتأخذ الشركة بالإعتبار أن جودة المعلومات المفصح عنها تعد أمراً جوهرياً وحيوياً والتي تسعى الشركة دائماً إلى تحقيقه .

المحور السادس

حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح

أولا - حماية حقوق المساهمين :

إن أنظمة عمل شركة شبكة المعلومات الائتمانية Ci-Net وسياساتها وممارساتها تعكس ما تتضمنه القوانين والنظم والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية من ضوابط وإجراءات بشأن حماية حقوق المساهمين ومعاملتهم بصورة متساوية , وبصفة خاصة من حيث :

- حماية الحقوق الأساسية للمساهمين المتعلقة بتسجيل الملكية ونقلها وتحويلها , والمشاركة والتصويت في اجتماعات المساهمين, والمشاركة في الأرباح, والحصول على معلومات منتظمة حول الشركة .
- التأكيد على حقوق المساهمين في الإطلاع والمشاركة في القرارات المتعلقة بالتعديلات في عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي, بما في ذلك التعديلات التي تطرأ على رأس المال من خلال طرح أسهم جديدة للمساهمين أو طرح أسهم تحت نظام خيار السهم للموظف أو من خلال إعادة شراء أسهم, وكذلك القرارات المتعلقة بأي معاملة غير عادية لها تأثيرات على مصير الشركة أو سير نشاطها مثل الإستحواذ أو الإندماج أو بيع جانب ملموس من أصولها .
- تشجيع المشاركة الفعالة للمساهمين في اجتماعات الجمعية العامة وتعريفهم بإجراءات وقواعد التصويت , ويشمل ذلك إخطارهم بموعد إجتماع الجمعية العامة وجدول الأعمال قبل الإجتماع بفترة كافية من الوقت, وأن يتم النشر عن مكان وزمان الإجتماع بشكل علني وفقا لما تنص عليه القوانين والتعليمات الصادرة في هذا الشأن.
- لكل مساهم أثناء عقد الجمعية العامة العادية أن يناقش مراقب الحسابات ويستوضحه عما ورد في تقريره .
- التأكيد على أهمية الافصاح عن هيكل رأس المال أو أي ترتيبات يمكن أن تؤدي إلى سيطرة بعض المساهمين.
- التأكيد على معاملة جميع المساهمين بالتساوي, بما في ذلك صغار المساهمين, وإتاحة الفرصة لهم لمساءلة المجلس وتصويب أي تجاوزات لحقوقهم , وتوفير المعلومات إلى المساهمين في الوقت المناسب وبما يسمح لهم من ممارسة حقوقهم على أكمل وجه وعلى أن تكون هذه المعلومات وافية ودقيقة دون التمييز بين المساهمين فيما يتعلق بتوفير هذه المعلومات.
- تمكين المساهمين من الإطلاع على محاضر إجتماعات الجمعية العامة , بالإضافة إلى إعداد بيان بالجزءات المالية وغير المالية التي تم توقيعها على الشركة خلال السنة ويتم تلاوة هذا البيان من قبل رئيس مجلس إدارة الشركة في إجتماع الجمعية العامة السنوي, وذلك على النحو الذي توضحه التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي في هذا الشأن.

- إن شركة شبكة المعلومات الإئتمانية Ci-Net تعمل على ضمان وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح من خلال تطبيق سياسات وإجراءات تضمن المعاملة العادلة لجميع المساهمين بما في ذلك الأقلية من المساهمين , حيث يتمتع مساهمي شركة شبكة المعلومات الإئتمانية Ci-Net بحقوق متساوية بلا تمييز , ولهم الحق في حضور اجتماعا العادية وغير العادية , والتصويت على بنودها, ولهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة, وكذلك حق الحصول على الأرباح والحق في الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بأنشطة الشركة وأغراضها وجميع الحقوق المستحقة لهم وفق ما ورد في عقد التأسيس والنظام الأساسي ووفق القوانين والتعليمات المنظمة من الجهات الرقابية.

ثانيا - حماية حقوق الأطراف أصحاب المصالح :

- يتم تعريف الأطراف أصحاب المصالح على أنهم أي شخص أو جهة لديها علاقة مع الشركة مثل المساهمين, العاملين في الشركة , المشتركين , العملاء, الموردين, والمجتمع. وتؤكد نظم عمل الشركة وسياساتها وممارساتها على إحترام حقوق أصحاب المصالح كما تحددتها القوانين والنظم والتعليمات الصادرة تماما بهذا الشأن, وتؤكد على حقوق أصحاب المصالح في تصويب أي تجاوزات لحقوقهم كما نص عليه القانون .
- إن حماية حقوق أصحاب المصالح تمثل أحد الجوانب المهمة في الحوكمة الجيدة وأن النجاح النهائي للشركة إنما هو ثمرة العمل المشترك مع عدة أطراف ممن لهم علاقات تعامل مع الشركة , ومن الجدير بالذكر أن القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية, ومجموعة القواعد والتعليمات الصادرة إلى الجهات الخاضعة لها في شأن ممارستها لأنشطتها المختلفة فإنها تتضمن الضوابط والأسس التي توفر الحماية اللازمة لحقوق الأطراف أصحاب المصالح.
- إلتزاما من شركة شبكة المعلومات الإئتمانية Ci-Net بحماية حقوق أصحاب المصالح , فقد قامت الشركة بإعداد سياسة حماية أصحاب المصالح وتم تصميم هذه السياسة بهدف ضمان إحترام وحماية حقوق أصحاب المصالح وفقا للقوانين والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية ذات الصلة , حيث أن الغاية و الهدف من هذه السياسة هي ضمان إحترام وحماية حقوق أصحاب المصالح كما هو منصوص عليه في القوانين واللوائح ذات الصلة وحمايتها من قبل الشركة , وذلك من خلال توفير الإستقرار والإستدامة من خلال أدائها المالي الجيد. وتم تحديد الأطراف الذين تم اعتباره بمثابة أصحاب مصالح في الشركة حول كيفية حماية هذه الحقوق من خلال السياسة , كما تم وضع القواعد والمبادئ التوجيهية حول كيفية حماية هذه الحقوق .

المحور السابع

إدارة المخاطر والرقابة الداخلية

أولا - إدارة المخاطر :

- تولي شركة شبكة المعلومات الائتمانية Ci-Net الإهتمام والعناية الخاصة لإدارة المخاطر ومتطلبات الحوكمة , حيث أن مجلس الإدارة لديه القدره على فهم وتحليل طبيعة وحجم المخاطر التي تواجه أنشطة الشركة , حيث يقوم بالحد منها قدر المستطاع , ويحدد الإجراء المناسب للتعامل معها , ولذلك فقد قام مجلس الإدارة بتطوير اساليب مواجهة المخاطر وذلك من خلال وضع الإستراتيجيات والسياسات الخاصة بإدارة ونزعة المخاطر .
- اتخذت الإدارة التنفيذية خطوات هامة وفعالة لتحديث أنظمة قياس المخاطر والمتابعة وأنظمة إصدار التقارير والمتابعة , كما يتم متابعة الإنكشافات للمخاطر وتحليلها ورفعها إلى لجنة المخاطر لإصدار توصياتهم بشأنها إلى مجلس الإدارة وكذلك للإدارة التنفيذية , وهو ما كان له الأثر الإيجابي على الشركة فيما يتعلق ببياناتها المالية الختامية تحديدا .
- لقد رسخت شركة شبكة المعلومات الائتمانية Ci-Net وظائف متعددة تحت مظلة المخاطر غير المالية, وذلك تماشياً مع استراتيجية وأطر عمل إدارة المخاطر للشركة والتي تشمل المخاطر التشغيلية, وإدارة استمرارية الأعمال, وإدارة المخاطر التكنولوجية, وإدارة مخاطر الأمن السيبراني .
- تركز إدارة المخاطر على تعزيز القدرات لإدارة ورصد المخاطر الرئيسية في شركة شبكة المعلومات الائتمانية Ci-Net حيث يتم تحديد مناطق الضعف المحتملة والتأكد من وضع خطط وضوابط مناسبة لعلاج وتخفيف المخاطر الناجمة عنها , أما من ناحية إدارة المخاطر التكنولوجية, فهي تعمل على تحقيق الكفاءة المثلى لخدمات تقنية المعلومات, والتأكد من توافر الالتزام المطلوب وضمن فعالية بيئة الرقابة الداخلية.
- وتعمل وحدة إستمرارية الأعمال بإستمرار على تطوير وتنفيذ إطار عمل إستمرارية الأعمال والذي يشمل استراتيجيات تعافي الأعمال ووضع خطط إدارة الأزمات وبرامج مرونة الأعمال, وذلك في سبيل توفير القدرة على الاستجابة الفعالة لأعطال الخدمات والعمل على حماية مصالح الشركة ومشتركيها وعملاؤها والمساهمين .
- وفي ضوء الأهمية المتزايدة لأمن المعلومات في العمل المصرفي والمالي. وفي ظل التحديات المترتبة على المخاطر الناتجة عن التطور المتسارع للتقنيات الحديثة المستخدمة في مجال العمل الائتماني والمصرفي. وتماشياً مع تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة في تاريخ 10 سبتمبر 2019 بشأن قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية, تولت الإدارة مسؤولية الرصد المستمر للتهديدات الأمنية الخارجية المتعلقة بالشبكة والأنظمة التكنولوجية, والعمل على استكشاف هذه التهديدات ووضع سبل الوقاية لضمان سلامة البيانات الداخلية والخارجية , وبناءً على ذلك فقد تم وضع سياسات وإجراءات ومعايير متينة لمنع الحوادث والإختراقات والدخول غير المصرح لقواعد البيانات , وضمان التعافي السريع في حالة حدوث أي انتهاكات للأمن السيبراني .

- إن مجلس الإدارة ومن من خلال لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة هو المسؤول عن الإشراف العام على المخاطر في شركة شبكة المعلومات الائتمانية Ci-Net , بما في ذلك مراجعة واعتماد سياسات إدارة المخاطر، ونزعة المخاطر، والإفكشاف للمخاطر وحدود الإفكشاف، مع ضمان توافر البنية التحتية والموارد اللازمة، وتسعى إدارة المخاطر إلى تعزيز إطار عمل حوكمة المخاطر ودعم السياسات الشاملة التي تحدد أدوار ومسؤوليات الأطراف ذات الصلة، فضلاً عن نشر ثقافة إدارة المخاطر بشكل مستمر، وتقديم التوجيه لجميع موظفي الشركة والمشورة للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة واللجان التابعة له، وحول مركز الشركة وأدائها ضمن معايير المخاطر المعتمدة وإصدار التوصيات بإعادة ضبط حدود المخاطر المقبولة لدى الشركة .

ثانياً - الرقابة الداخلية :

- يعتمد مجلس الإدارة هيكل تنظيمي يتلائم مع طبيعة وأنشطة وحجم الشركة ويتسم بالشفافية والوضوح .
- يتم التحقق مرة على الأقل سنوياً من كفاية وفاعلية نظم الرقابة الداخلية اللازمة.
- يتحقق مجلس الإدارة من إستقلالية وأهلية إدارة التدقيق الداخلي .
- تحرص شركة شبكة المعلومات الائتمانية Ci-Net على موضوع الشفافية والنزاهة في أعمالها , ومن ثم يتم تضمين التقرير السنوي للشركة تقريراً حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية .

ثالثا - الإلتزام بالأنظمة والقوانين :

يعكس إطار الإلتزام والمطابقة الذي اعتمده مجلس الإدارة مبادئ تعزيز ممارسات الإمتثال السليمة. كما يوضح إلتزام الشركة بالمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها والمعايير المهنية العالية. وبناء على ذلك فإن من مهام إدارة الإلتزام مساعدة الإدارة التنفيذية في ضمان إلتزام جميع أعمال الشركة وموظفيها بالقوانين والتعليمات الرقابية والقيام بها وفقا لأفضل المعايير المهنية وعموما بالممارسات السليمة ذات الصلة بتلك الأنشطة. ويمكن لمدير إدارة الإلتزام الرجوع إلى مجلس الإدارة من خلال لجان التدقيق وحوكمة الشركات إذا إستدعى الأمر لذلك .

مخاطر الإلتزام هي مخاطر العقوبات القانونية أو التنظيمية والخسائر المادية أو الأضرار التي تلحق بسمعة الشركة نتيجة عدم الإلتزام بمتطلبات القوانين المنظمة لها والقواعد واللوائح المعمول بها , ومعايير وقواعد السلوك المهني , وتوضح سياسة الإلتزام النهج الذي تتبعه الشركة في إدارة مخاطر الإلتزام , حيث تبين هذه السياسة متطلبات برنامج الإلتزام في الشركة , وتحدد دور ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين والتدقيق الداخلي وخطوط الدفاع الثالثة الخاصة بإدارة مخاطر الإلتزام وتعمل هذه المتطلبات معًا لتقديم نهج شامل قائم على المخاطر من أجل تحديد مخاطر الإلتزام وإدارتها وتصعيدها بشكل استباقي في جميع أنحاء الشركة , كما تحدد سياسة الإلتزام بالشركة أيضًا متطلبات الإبلاغ عموما عن مخاطر الإلتزام إلى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة منه , ويقوم مجلس الإدارة بمراقبة مخاطر الإلتزام بشكل رئيسي من خلال لجنة التدقيق ولجنة الحوكمة ولجنة الترشيحات والمكافآت .

المساهمين والمشاركين

قائمة المساهمين الرئيسيين بالشركة

النسبة	عدد الأسهم	المساهم
12.28 %	2,800,000	بنك الكويت المركزي
8.65 %	1,972,000	بنك الكويت الوطني
6.14 %	1,400,000	البنك الأهلي المتحد
6.14 %	1,400,000	البنك الأهلي الكويتي
6.14 %	1,400,000	البنك التجاري الكويتي
6.14 %	1,400,000	بنك البحرين والكويت
6.14 %	1,400,000	بنك الخليج
6.14 %	1,400,000	بنك الكويت الدولي
6.14 %	1,400,000	بنك برقان
6.14 %	1,400,000	بيت التمويل الكويتي
6.14 %	1,400,000	شركة التسهيلات التجارية
6.14 %	1,400,000	شركة وارد للإجارة والتمويل
6.14 %	1,400,000	مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار
3.51 %	800,000	شركة أصول للإستثمار
3.51 %	800,000	شركة أعيان للإجارة والاستثمار
1.32 %	300,000	شركة ياس انستولمننس للتسهيلات الائتمانية
1.10 %	250,000	شركة الأمانة للاستثمار
1.10 %	250,000	شركة يوسف أحمد الغانم وأولاده
1.00 %	228,000	بنك بوبيان
100%	22,800,000	مجموع

أعضاء ومشاركو شبكة المعلومات الائتمانية أولاً- البنوك التقليدية والإسلامية والأجنبية

- بنك الكويت الوطني
- بيت التمويل الكويتي
- البنك الأهلي الكويتي
- البنك التجاري الكويتي
- بنك الكويت الدولي
- بنك الكويت الصناعي
- البنك الأهلي المتحد
- بنك البحرين والكويت
- بنك قطر الوطني
- بنك أبو ظبي الأول
- بنك الخليج
- بنك برقان
- بنك بوبيان
- بنك وربة
- بنك مسقط
- بنك الدوحة
- بنك المشرق
- مصرف الراجحي
- سيتي بنك
- بنك بي ان بي باريباس
- البنك الصناعي والتجاري الصيني
- بنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط



ثانياً- الشركات الإستثمارية والتمويلية الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي:

- شركة التسهيلات التجارية
- شركة المنار للتمويل و الإجارة
- مجموعة أرزان المالية للتمويل والإستثمار
- الشركة الكويتية للتمويل والإستثمار
- شركة الملا العالمية للتمويل
- شركة يونيكاب للإستثمار والتمويل
- شركة السور للتمويل
- شركة المركز المالي الكويتي
- شركة نور للإستثمار المالي
- الشركة العربية للإستثمار
- شركة كامكو للإستثمار
- شركة آسيا كابيتال الاستثمارية
- شركة الكويت والشرق الأوسط للإستثمار المالي
- شركة المدار للتمويل والاستثمار
- شركة الريادة للتمويل و الاستثمار
- شركة الصفاة للإستثمار
- مجموعة عارف الاستثمارية
- شركة ديمه كابيتال للاستثمار
- شركة الأولى للإستثمار
- الشركة الكويتية للاستثمار
- شركة كويت بيلارز للاستثمار المالي
- شركة مجموعة الأوراق المالية
- شركة المصالح الاستثمارية
- شركة ثروة للاستثمار
- شركة أعيان للإجارة والإستثمار
- شركة المنار للتمويل و الإجارة
- شركة عمار للتمويل والإجارة
- شركة أصول للإستثمار
- شركة وارد للإجارة و التمويل
- شركة رساميل للهيكله المالية
- الشركة الوطنية للإجارة والتمويل
- شركة مجموعة الإمتياز الإستثمارية
- شركة وفرة للاستثمار الحولي
- شركة المسار للإجارة والاستثمار
- شركة الحياة للاستثمار

ثالثاً- الشركات التجارية الخاضعة لرقابة وزارة التجارة والصناعة :

- شركة يوسف أحمد الغانم وأولاده
- شركة ياس أنستولمنتس للتسهيلات الإئتمانية
- شركة مؤسسة الأندلس التجارية
- شركة تسهيلات الدولية للتجارة العامة
- شركة يوريكا للتجارة
- شركة عيسى حسين اليوسفي وأولاده للتجارة العامة و المقاولات
- شركة الزباني للتجارة
- شركة العدان العقارية
- شركة دخيل الجسار للصناعات الكهربائية
- الشركة الكويتية لإستيراد السيارات
- شركة إلكترون للأجهزة الإلكترونية
- شركة أبيات ميغا ستور
- شركة مجموعة المسيلة للتأجير ونقل البضائع والمعدات الثقيلة
- شركة البابطين للحلول المتكاملة
- شركة عبدالمحسن عبدالعزيز البابطين
- شركة تسهيلات السابر للتجارة العامة والمقاولات
- شركة كي جي إل لتأجير السيارات
- شركة سوق جريز العالمية المركزي لغير المواد الغذائية
- شركة بلينك جيمينج اند جادجتس للأجهزة الكهربائية والالكترونية
- شركة فيرست ايكوبليس للمعدات والنقل

رابعاً : جهات شبه الحكومية

- الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة